دراسات عالمية



دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا

أيان تايلر



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 63

دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة بحثية مستقلة تعنى بدراسة القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي خصوصاً والعالم العربي عموماً، ومتابعة أهم المستجدات الإقليمية والدولية.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة **دراسات عالمية** التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحب المركز بتلقي البحوث والدراسات المترجمة، وفق قواعد النشر الخاصة بالسلسلة.

دراســات عــالميـــة

دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا

أيان تايلر

العـدد 63

تصـدر عـن



مركــز الإمــارات للدراســات والبحـوث الاستـراتيجيــة

محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of "China's Oil Diplomacy in Africa," by Ian Taylor, and published in *International Affairs* vol. 82, no. 5 (September 2006):937-959, by Blackwell Publishing Ltd/The Royal Institute of International Affairs. ECCSR is indebted to the author and to the publisher for permitting the translation, publication and distribution of this work under its name.

الطبعة الأولى 2007

ISSN 1682-1211

ISBN 9948-00-894-4

توجه المراسلات باسم رئيسة تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويـات

مقدمة

يتزايد نشاط الصين في أفريقيا بوتيرة لا مثيل لها، وبحسب رأي مجلس الأعمال الصيني ـ الأفريقي فإن الصين تعدّ اليوم في المرتبة الثالثة بين أهم الشركاء التجاريين لأفريقيا، بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، ولكن قبل المملكة المتحدة.[1] وفي الحقيقة، لم يسبق أن شهدت العلاقات بين الصين وأفريقيا ازدهاراً كهذا قط، بل إنها أصبحت حالياً محور الاهتمام الرئيسي فيما يتعلق بعلاقات أفريقيا الدولية.[2] وتتحدث الأرقام عن نفسها؛ ففي عام 1999 بلغت قيمة تعاملات الصين التجارية وأفريقيا ملياري دولار، وارتفع هذا الرقم بحلول عام 2004 إلى 29.6 مليار دولار، وإلى 39.7 مليار دولار عام 2005.[3] ويتنبأ أحد كبار الاقتصاديين في وزارة الخارجية الصينية أن يصل حجم التجارة بين الصين وأفريقيا إلى 100 مليار دولار في نهاية العقد الحالي.[4] ونظراً إلى رغبة الصين العارمة في الحصول على مصادر المواد الخام والطاقة؛ لتلبية احتياجات نموها الاقتصادي المتواصل، ولفتح أسواق تصديرية جديدة، يستقطب التوسع الصيني في أفريقيا المزيد من اهتمام صانعي السياسات في الغرب. فقد تناولت خمس عشرة صفحة من تقرير حديث لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، عنوانه: **أكثر من مجرد إنساني: توجه استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية تجاه أفريقيا**، تقويم أثر الدور المتزايد للصين في القارة الأفريقية.[5]

إن أكثر ما يهم الغرب هو التوسع الصيني المتزايد في أسواق النفط الأفريقية. ومع أن النفط هو المصدر الأكبر والأكثر وضوحاً في اهتمام الصين بأفريقيا، فإنه ليس بأي حال المصدر الأوحد لهذا الاهتمام؛ فالصين تسعى جاهدة للحصول على موارد متنوعة بقصد امتلاكها، ومنها: النحاس، والبوكسيت، واليورانيوم، والألمنيوم، والمنغنيز، وفلز الحديد.[6] فضلاً عن ذلك فإن شركات النسيج والملابس الصينية لديها استثمارات بصورة كبيرة في أفريقيا، ويزداد في الوقت نفسه تعامل الصين السياسي والقارة. لكن أكثر ما يثير مخاوف العواصم الغربية هو المسائل التي تتعلق بسعي الصين إلى الحصول على النفط في أفريقيا وخارجها.[7] كما أن إلقاء نظرة على العشرة الأوائل بين الشركاء التجاريين الأفريقيين

للصين (انظر الجدول لاحقاً) يبين لنا كيف أن علاقات بكين التجارية الرئيسية في أفريقيا هي علاقات بدول منتجة للنفط، باستثناء دولة جنوب أفريقيا ذات الاقتصاد الصناعي المتقدم جداً.

العشرة الأوائل بين الشركاء التجاريين الأفريقيين للصين 2004 (بحسب الواردات)

بلد المنشأ	القيمة (مليون دولار أمريكي)	التجارة بين الصين وأفريقيا (٪)
أنجولا	3,422.63	27.4
جنوب أفريقيا	2,567.96	20.6
السودان	1,678.60	13.4
الكونجو ـ برازافيل	1,224.74	9.8
غينيا الاستوائية	787.96	6.3
الغابون	415.39	3.3
نيجيريا	372.91	3.0
الجزائر	216.11	1.7
المغرب	208.69	1.7
تشاد	148.73	1.2
الإجمالي	11,043.72	88.4

المصدر: International Monetary Fund, *Direction of trade statistics* (Washington DC: IMF, 2005).

وللبحث في جوهر هذه المخاوف، تسعى هذه الدراسة بشكل خاص إلى استكشاف أحد العناصر الرئيسية في صلب اهتمام الصين بموارد أفريقيا؛ أي النفط. وستقوم الدراسة بهذه المهمة عبر التحليل والشرح لبعض الانعكاسات الرئيسية لدبلوماسية الصين النفطية على أفريقيا والغرب؛ إذ يقال: إن لدبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا هدفين: الأول قريب؛ لضمان الحصول على الإمدادات النفطية اللازمة للمساعدة في تلبية الطلب المحلي المتنامي عليها في الصين، والثاني بعيد؛ لتحويل الصين إلى قوة عالمية فاعلة في سوق النفط الدولية. وفي سعيها النشيط إلى تحقيق هذه الأهداف لدبلوماسيتها النفطية في أفريقيا بشكل

عام، تلعب بكين على وتر الشكوك التاريخية للقادة الأفارقة حيال النيات الغربية تجاه القارة الأفريقية.

الدبلوماسية الصينية ـ الأفريقية و"عدم التدخل"

تعتقد الصين منذ أمد طويل بأن الدول الأفريقية تتمتع بأهمية دبلوماسية. ويرجع هذا الموقف إلى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين.[8] وحديثاً، أدت أحداث ساحة تيانانمين Tiananmen في حزيران/ يونيو 1989، ومسارعة القادة الأفارقة إلى دعم بكين في وجه النقد الكبير الذي صبه الغرب على الصين، إلى زيادة الاهتمام الصيني بأفريقيا. فإعادة اكتشاف الصين أصدقاءها الأفارقة جاء بعد عقد من الإهمال بدأ مع شروع بكين في مشروع "التحديث الاشتراكي".[9] فعقب أحداث تيانانمين، تذكرت الصين أن أفريقيا كانت مصدر دعم مفيداً كلما دخلت الصين في نزاع وقوى عالمية فاعلة أخرى، بالإضافة إلى فكرة أن أفريقيا تشكل موقعاً تستطيع بكين فيه مواصلة تهميشها للتايوانيين.[10]

تصادَف تجدد اهتمام الصين بأفريقيا وفورة الاهتمام الغربي بتعزيز الديمقراطية التحررية وحقوق الإنسان. وفي الواقع نجد أنه بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، اكتسح ما يدعى "الموجة الديمقراطية الثالثة" قارة أفريقيا، مدعومة (وإن بشكل متفاوت) من العالم المتقدم.[11] وهددت هذه الموجة المواقع الحصينة للرؤساء المتسلطين في أرجاء القارة. وكما أشار فيليب سنو، ترغب النخب الصينية والأفريقية في تبني موقف موحد يفيد أنهما مازالتا تواصلان معاً مواجهة الأعداء المشتركين المتمثلين بالإمبريالية و"الإمبريالية الجديدة".[12] ويعبر الكثير من القادة الأفارقة عن هذه الصورة الذاتية بتشكيكهم العميق في النقد الموجه إلى أنظمتهم على أسس معايير حقوق الإنسان والديمقراطية التحررية "الغربية المرتكز"، ويعزفون هذه النغمة كلما تعرضت سجلات الحكم المحلي للانتقاد.[13] وتلعب الصين على وتر هذا التشكيك بتأكيدها أن حقوق

الإنسان - ومنها "الحقوق الاقتصادية" و"حقوق العيش"- لها الأولوية الرئيسية بالنسبة إلى الدول النامية، وبأنها تتقدم على الحقوق الشخصية والفردية التي يتصورها الفكر الغربي.[14] ويشترك في هذا الرأي الكثير من القادة الأفارقة.[15] وقد ادعى هي ونبينج He Wenping، مدير قسم الدراسات الأفريقية في الأكاديمية الصينية للدراسات الاجتماعية في بكين، قائلاً: «نحن، في الصين، لا نؤمن بأن حقوق الإنسان يجب أن تسمو على السيادة... لنا رأينا المختلف في هذا الأمر، وتشاطرنا الدول الأفريقية رأينا هذا».[16] ويكرر سفير الصين في إريتريا مثل هذه الأفكار مؤكداً أنه لا يحق للحكومات أبداً توجيه النقد إلى غيرها من الحكومات.[17] ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن فكرة عدم التدخل في سيادة الدولة، والتحرر من "هيمنة الدول الأخرى" كانا جوهر سياسة الصين الخارجية منذ صوغ "المبادئ الخمسة للتعايش السلمي" في الخمسينيات؛ لتكون أساساً لعلاقات بكين الخارجية.[18] ويعكس صدى "المبادئ الخمسة" سياسة الصين الحالية تجاه أفريقيا، التي أعلنتها في كانون الثاني/ يناير عام 2006 .[19]

وهذا ما يعبر عنه أفضل تعبير أحد التصريحات الصحفية التي أصدرتها السفارة الصينية: «تؤازر [الصين وأفريقيا] إحداهما الأخرى في الشؤون الدولية، وبخاصة في القضايا الرئيسية؛ كحقوق الإنسان، وحماية الحقوق المشروعة للبلدان النامية، وبذل الجهود لتأسيس نظام سياسي واقتصادي دولي جديد، عادل ومنطقي».[20] ويكمن في هذه التصريحات الاعتقاد الذي طالما آمنت به بكين، وهو أن الصين هي زعيم العالم النامي الحتمي، وهو الاعتقاد الذي عبرت عنه بكين بقولها: «أفريقيا هي القارة التي تضم أكبر عدد من البلدان النامية»، والصين هي «أكبر بلدان العالم النامية على الإطلاق».[21] وبوضع الصين "مبادئها الخمسة للتعايش السلمي" على قدم المساواة وميثاق الاتحاد الأفريقي، لا بل وميثاق الأمم المتحدة، قدمت خير مثال على الطريقة التي تسعى بها بكين إلى خطب ودّ أفريقيا ضمن الإطار الأوسع للسياسات العالمية، مع تأكيدها في الوقت نفسه ادعاءاتها المتعلقة بزعامتها.[22]

ومن الغريب أن الصين بينما تقوم بتسريع اندماجها في الاقتصاد العالمي وبدء اللعب ولو مؤقتاً وفق القواعد الغربية أساساً (كعضويتها في منظمة التجارة العالمية، مثلاً)، فإنها تسعى أيضاً إلى تعزيز علاقاتها السياسية بالدول الأفريقية؛ مثالاً على ذلك تأسيس منتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي عام 2000. وكان من بين أسباب تأسيس الصين هذه العلاقات مواجهة معايير، ترى بكين أن فيها تعدياً على حساسيات صينية، حتى وهي منهمكة في توسيع مشاركتها الاقتصادية والسياسية في العالم بشكل "هائل". ويعكس انخراط الصين باللعب وفق القواعد الغربية والتورط في أفريقيا التوتر الكلي الذي تعانيه سياسة الصين الخارجية في سعيها إلى المشاركة بالتزامن وموقفها الانتقادي لبعض المعايير التي تدعم النظام العالمي القائم؛ وهذا ما عاد على بكين بالصعاب نتيجة تعرّضها لانتقاد متزايد على أساس أنها في سعيها إلى الحصول على الموارد، تغض الطرف عن أنظمة حكم استبدادية وفاسدة (وهو اتهام يمكن تعميمه طوعاً على الكثير من القوى الخارجية الفاعلة في أفريقيا). ونظراً إلى الزيادة المضاعفة في حجم المصالح الصينية النفطية في أفريقيا، أخذت التساؤلات المطروحة تتصاعد حيال طبيعة هذا الوجود في أفريقيا بشكل خاص، وفي غيرها.[23]

ومع أن العلاقات الصينية – الأفريقية قديمة تاريخياً، وتستند إلى مبدأ "عدم التدخل"، فإن الدافع الاقتصادي هو المهيمن الآن بشكل لا يقبل الجدل.[24] وليس هناك أي تناقض في هذا الكلام؛ لأن بكين تستخدم الغطاء العقائدي لسيادة الدولة؛ بوصفه جزءاً لا يجتزأ من دبلوماسيتها النفطية، ومن طريقتها في تأسيس علاقاتها الدبلوماسية. إنه قبل كل شيء شعار جذاب جداً للكثير من القادة الأفارقة.[25] لكن تركيز الصين الخاص على النفط الأفريقي (مع أنها لا تستثني الموارد الأخرى)، مقروناً بانعدام اهتمامها المعلن بالشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، يسبب لها الكثير من المشكلات.[26] وقد تم البحث في الصعوبات المرتبطة بتركيز الصين على سيادة الدولة بعد ذلك، ضمن هذه الدراسة. وستكون طبيعة صناعة الصين النفطية واهتماماتها بأفريقيا محور نقاشنا في المحور التالي.

صناعة الصين النفطية

خضعت صناعة الصين النفطية مؤخراً لإعادة هيكلة بارزة بعد أن أصبحت احتياجات البلاد إلى النفط أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.[27] فقد عملت الحكومة الصينية على تقنين معظم العمليات النفطية المملوكة للدولة عام 1998، ووضعتها تحت الإشراف التنظيمي لـ "إدارة الطاقة الحكومية". وفي قطاع النفط على وجه الخصوص، أنشأت بكين مؤسستين: شركة النفط الوطنية الصينية CNPC، وشركة البتروكيماويات الصينية Sinopec. وقد تم تحديد الهدف من تأسيس كلتا الشركتين بأن تكونا شركتي نفط وكيماويات تتكاملان رأسياً، وتتشاطران المصالح المشتركة على امتداد سلسلة القيمة. وتقف شركة النفط الوطنية الصينية الجديدة، المسؤولة بشكل رئيسي عن أعمال الاستكشاف والتطوير والإنتاج في حقول النفط والغاز، خلف 66٪ من إنتاج النفط والغاز في الصين، و42٪ من الطاقة التكريرية في البلاد. أما شركة البتروكيماويات الصينية، التي ركزت سابقاً على عمليات التكرير والنقل، فتشكل ما نسبته 23٪ من إنتاج النفط، و11٪ من إنتاج الغاز و54٪ من الطاقة التكريرية.[28] و تعد كلتا الشركتين الآن من بين الشركات العالمية الفاعلة في مجال الصناعة النفطية العالمية، وهما تقومان، بشكل أو بآخر، بدورهما في جميع مراحل الاستكشاف والإنتاج. أما شركة النفط البحرية الوطنية الصينية CNOOC، التي أُسست عام 1982، فتقوم بتشغيل عمليات الاستكشاف والإنتاج في الحقول البحرية.[29]

ومازالت ملكية الشركات الثلاث بشكل أساسي تابعة للدولة، على الرغم من أنه قد تم فصل الوظائف الإدارية لشركتي النفط الوطنية الصينية والبتروكيماويات الصينية عن مهمة إدارة أعمال الشركتين. وقد تم تأسيس مكتب الصناعات النفطية والبتروكيماوية الحكومي؛ ليتبع الهيئة الاقتصادية والتجارية الحكومية ولينهض بالوظائف الإدارية لشركتي النفط الوطنية والبتروكيماويات؛ ومن ثم، كان من المحتمل أن تكون اختصاصات الشركتين متوافقة والاستراتيجية الوطنية للصين الخاصة بالموارد والسياسة

الخارجية، وهي السياسة التي وضعتها القيادة السياسية في بكين بالتعاون وقادة الشركات الذين يديرون الشركات المملوكة للحكومة. وفي الواقع، فإن معهد الصين للدراسات الدولية، وهو معهد حكومي يجمع بانتظام نخبة من الأكاديميين، وقادة شركات، وأعضاء في الجيش والحكومة؛ لاستنباط استراتيجيات للبلاد؛ حيث إنه «بناء على نصيحة هؤلاء جزئياً، تقوم بكين بتشجيع ممثلين من الشركات التي تسيطر عليها الدولة للتوصل إلى اتفاقيات استكشاف وإمداد مع الدول المنتجة للنفط، والغاز، والموارد الأخرى».[30]

تُمثِّل الاستراتيجية التي يقع عليها الاختيار أساساً في الحصول على موارد طاقة أجنبية عبر اتفاقيات طويلة الأجل، بالإضافة إلى شراء موجودات خارجية في صناعة الطاقة. وتقوم هذه السياسة على الرغبة في التغلب على فرط الاعتماد على السوق العالمية للنفط؛ وذلك إما من خلال الحصول على حصص رئيسية فعلية في حقول النفط الأفريقية، أو بحماية وصولها إلى تلك الحقول. وتعد أفريقيا الموقع الرئيسي لأن «الصين تواجه منافسة أجنبية؛ ومن أجل النفط، يجب على الشركات الصينية أن تتوجه إلى أماكن لا توجد فيها شركات أمريكية أو أوربية».[31] ولا ريب في أن الشركات الصينية سبقت غيرها من الشركات الكبرى في التنبؤ بالفرص الموجودة في أفريقيا. وتعرب تلك الشركات الآن عن قلقها ومخاوفها من المدى الذي وصلت إليه النشاطات الصينية في القارة.[32] ويتضاعف هذا القلق بسبب طبيعة الشركات الصينية؛ فنظراً إلى أن شركات النفط الصينية تمتلكها الحكومة، تستطيع الصين تحقيق ما تريد، حتى لو عنى ذلك التغلب على المنافسين بتقديم أسعار عليا؛ للفوز بالعقود الرئيسية التي تطرحها الحكومات الأفريقية، ولو دفعت فيها أكثر من المطلوب.[33] فالصين تتطلع إلى المدى البعيد في كل ما يختص بأمن الطاقة، بدلاً من النظرة القصيرة المدى التي تضطر الشركات الغربية الخاصة إلى انتهاجها لاعتبارات تتعلق بالأرباح والمساهمين.[34] وقد يقول قائل: إن بحث الصين عن النفط في الخارج لا علاقة له تذكر بقلق بكين على أمن الطاقة مقارنة إلى اعتباراتها الأخرى البعيدة الآماد. وحتى لو حققت الصين زيادة هائلة في نشاطات إنتاج النفط الخارجية، يبقى من شبه المؤكد أن

دبلوماسيتها النفطية الخارجية لن تفلح أبداً في إنتاج كمية تكفي لسد احتياجات البلاد الآخذة بالتزايد بشكل كبير، لا بل من الممكن أن يتم ربط الزيادة الأخيرة في دبلوماسية الصين النفطية بأولويات الاستراتيجيين الصينيين على المستوى الوطني، ممن قد يكون في صدارة أولوياتهم هدف بعيد المدى يُمثَّل في أن تكون الصين مسؤولة عن الموارد النفطية في منبعها، كي تتمكن من التحكم في الأسعار مستقبلاً. وقد يكون هذا ببساطة مفيداً للصين؛ لا بوصفها مستهلكاً للنفط فحسب - وإن تكن هذه الأهمية ستتزايد - بل من حيث هي مصدر جيد للعائدات، وبخاصة في حال دخلت الاستكشافات النفطية الصينية في المناطق البحرية حيز الإنتاج.

وكجزء من الاستراتيجية الفورية، مافتئت شركة النفط الوطنية الصينية، وشركة البتروكيماويات الصينية على وجه الخصوص، تكدّان في شراء حقوق التشغيل في الخارج. وغدا التوسع الصيني في عمليات النفط الخارجية واضحاً وأكثر إقداماً؛ إذ توجد شركات النفط الصينية الآن في مواقع متنوعة في العالم؛ مثل: كندا، وبيرو، والسودان. ولعل الطريقة الوحيدة التي تمكنت بها الصين من تعزيز هذه السياسة هي استخدام ما تسميه سياسة "العلاقات الخاصة"، أو سياسة التعاون الصينية ـ الأفريقية التي "تحقق مصلحة كلا الطرفين". ويتعلق جزء من هذا الموقف بسياستها المتمثلة بعدم طرح أي أسئلة حيال المعايير الخاصة بالشفافية وحقوق الإنسان. وسأتطرق فيما يأتي إلى الطرائق التي تسبب مشكلات القارة الأفريقية.

بالعودة إلى موضوع الطاقة في الصين، نجد أن النمو الاقتصادي الاستثنائي القوي للبلاد طوال السنوات العشرين المنصرمة قد أدى إلى زيادة هائلة في الطلب على النفط؛ فقد تضاعف استهلاك الصين للنفط بين العامين 1995 و2005، ووصل إلى 6.8 ملايين برميل يومياً. وفي عام 1993، أصبحت الصين مستورداً أساسياً للنفط، وسيكون النفط على المدى المنظور الوقود الرئيسي الوحيد القادر على تلبية الاحتياجات المتنامية للصين في قطاعي النقل والصناعة.[35] ولأن الصين أصبحت مستورداً أساسياً للنفط، تصاعدت

وتيرة دبلوماسية الموارد الصينية في البحث عن الإمدادات النفطية بشكل كبير، وهذا ما عكسه وجود بكين المتزايد في الصناعة النفطية في أفريقيا، وتجاوزت الصينُ اليابانَ عام 2003 بعد أن غدت ثاني أكبر المستهلكين للمنتجات النفطية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ونما استهلاك الصين للنفط عام 2004 بنسبة 15٪، بشكل لا يخلو من المشكلات، على حين أن إنتاجها لم يرتفع إلا بنسبة 2٪ فقط.[36] وهكذا نجد أن رقم الاستهلاك لعام 2004 يمثل زيادة نسبتها 16٪ على ما كان عليه عام 2003. والنتيجة واضحة هنا: حدوث زيادة استثنائية في طلب الصين على النفط.

من المتوقع حقاً أن تصل نسبة اعتماد الصين على الواردات النفطية إلى 45٪ من النفط الذي ستستخدمه بحلول عام 2010. وسيكون لهذا الأمر انعكاسات هائلة على صناعة النفط العالمية في ضوء توقعات وكالة الطاقة الدولية بأن واردات الصين النفطية ستكون بحلول عام 2030 مساوية واردات الولايات المتحدة الأمريكية حالياً. وبناء على توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، من المتوقع أن يزداد طلب الصين على النفط بنسبة 130٪ بوصوله إلى 12.8 مليون برميل يومياً مع حلول عام 2025. وتشير الإدارة إلى أنه «نظراً إلى أن الصين هي مصدر نحو 40٪ من نمو الطلب العالمي على النفط طوال السنوات الأربع الأخيرة، مع نمو سنوي وصل إلى 1 مليون برميل يومياً عام 2004، يصبح الطلب الصيني على النفط عاملاً رئيسياً في أسواق النفط العالمية».[37] وتفيد التوقعات حقاً أن واردات الصين النفطية سترتفع من المستوى الحالي البالغ 4 ملايين برميل يومياً إلى 7 ملايين برميل يومياً عام 2020، وإلى 8 ملايين برميل يومياً عام 2025، ثم إلى 11 مليون برميل يومياً عام 2030، وستؤثر هذه الزيادة البارزة تأثيراً جذرياً في توافر النفط وفي تكلفة النفط الخام. وتنتهج الصين "اقتصاداً نفطياً يتطلع إلى الخارج" منذ عام 1995 تقريباً،[38] أو كما يعبر أحد المحللين بقوله: «سعي الصين إلى تحقيق أمن الطاقة هو أكثر من مجرّد علم اقتصاد بسيط. إنه يتعلق باستراتيجية الصين التنموية ككل، وبالاتجاه الذي يسلكه برنامج التحديث الصيني، وصين اليوم التي بدأت تأخذ مكانها؛ بوصفها قوة عالمية».[39] وهذه مسألة أساسية لابدّ لصانعي السياسة في بكين من معالجتها.

مغامرات الصين النفطية في أفريقيا

تعد الحكومة الصينية ومعها الشركات الصينية أفريقيا غنية بالموارد الطبيعية، وبخاصة النفط الخام، والمعادن غير الحديدية، والثروة السمكية.[40] وبالعكس من أيام "التضامن" الماوي الطائشة، تقوم التعاملات الاقتصادية للصين ومعظم الدول الأفريقية اليوم على التقويم الهادئ للقدرات التجارية المتخيلة لتلك الدول.[41] وقد ساعد التطور السريع للمتطلبات النفطية الصينية حقاً على دفع عجلة التجارة الصينية ـ الأفريقية إلى الأمام في السنوات الأخيرة.[42] وترى الصين أن بانتظار أفريقيا دوراً أعظم ستلعبه في السياسات المستقبلية العالمية، وهذا ما أكده أحد التعليقات الصينية: «كلما ازداد عدد الدول الأفريقية التي تنجح في تعزيز استقرارها السياسي وشق طريقها قدماً في مسيرة النمو الاقتصادي، أصبحت دول القارة صاحبة كلمة فصل في الشؤون الدولية».[43] والظاهر أن بكين ترى في هذا الأمر ريحاً مواتية، وهذا ما أكدته أكثر من مرة بقولها: إن الصين وأفريقيا تتشاطران «آراء متطابقة أو متشابهة حيال الكثير من الشؤون الدولية الرئيسية، إضافة إلى المصالح المشتركة».[44] وقد أصبح تأكيد التجارب والخبرات المشتركة التي تربط الصين بأفريقيا أمراً شائعاً حقاً في الخطاب السياسي الصيني، بما في ذلك تصوراتها حول الاضطهاد التاريخي الذي مارسه الغرب ضدهما، ومستويات تطورهما الاقتصادي المتماثلة.[45]

تلك كانت هي الفكرة الطنانة التي تغنّت بها كل العقود الجديدة الموقعة بين الصين وأفريقيا في مجال الصناعة النفطية. وباستعراض سريع لبعض أحدث تلك العقود نلمس شدة التسارع الذي وصلته دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا. فقد وقعت شركة البتروكيماويات الصينية عام 2002 عقداً بقيمة 525 مليون دولار؛ لتطوير حقل زارزاتين في الجزائر؛ وقامت شركة النفط الوطنية الصينية عام 2003 بشراء عدد من مصافي التكرير الجزائرية؛ بمبلغ 350 مليون دولار وتوقيع عقد لاستكشاف النفط في موقعين. كما وقعت شركة بتروتشاينا PetroChina عقداً مع هايدروجين كاربايد Hydrogen Carbide

الجزائرية لتطوير حقول نفطية بشكل مشترك ولبناء مصفاة تكرير.[46] وفي عام 2004، وقعت شركة توتال غابون Total Gabon عقداً مع شركة البتروكيماويات الصينية لبيع نفط الغابون الخام إلى الصين.[47] كما منحت الصين أنجولا قرضاً قيمته مليارا دولار عام 2005 لقاء عقود نفطية (وأضافت الصين مبلغ مليار دولار إلى هذا القرض في آذار/ مارس 2006)، وتم في العام ذاته توقيع عقد بيع نفط خام بقيمة 800 مليون دولار بين بتروتشاينا وشركة النفط الوطنية النيجيرية لتزويد الصين بـ 30,000 برميل من النفط الخام يومياً.[48] كما أعلن أيضاً عن رغبة الصينيين في استثمار المنغنيز والنفط والذهب في ساحل العاج التي تستثمر شركة البتروكيماويات الصينية فيها أصلاً، في حقل نفطي قبالة الساحل، وهي تمتلك ما نسبته 27٪ من الموقع.[49] وقد وافقت شركة النفط البحرية الوطنية الصينية عام 2006 على دفع 2.3 مليار دولار ثمن حصة لها في حقل نفط وغاز نيجيري.[50] كما تم التوقيع على عقد استكشافات بحرية مع كينيا تتمكن بموجبه شركة النفط البحرية الوطنية الصينية من استكشاف ستة مواقع تمتد على 44,500 ميل مربع شمالي البلاد وجنوبيها.[51] ونجحت بكين أيضاً في توقيع عقد قيمته 4 مليارات دولار للحصول على ترخيصات حفر في نيجيريا.[52] وقد أعلنت شركة سونانجول Sonangol (شركة النفط الأنجولية الحكومية) هي نفسها أن لشركة البتروكيماويات الصينية حصة تصل إلى 40٪ من الموقع رقم 18 المربح؛ وذلك عقب اقتراح بحصول حكومة لواندا على "علاوة توقيع" قيمتها 1.1 مليار دولار من أصل القيمة الإجمالية للاستثمار التي تزيد على 1.4 مليار دولار.[53] وأعلن – أيضاً – عن توقيع شركات النفط الصينية عقوداً لبدء استكشاف النفط البحري وإنتاجه مع الكونجو ـ برازافيل،[54] ولبدء عمليات الاستكشاف النفطي شمالي ناميبيا؛ حيث تتطلع الشركات الصينية إلى إنشاء مصفاة لتكرير النفط هناك.[55] كما أعلنت نيجيريا أنها ستسمح لشركة النفط الوطنية الصينية باستكشاف أربعة مواقع نفطية، وفق حق الرفض الأولي مقابل التعهد باستثمار 4 مليارات دولار في البنية التحتية. وينص الاتفاق شراء الصين حصة غالبة في مصفاة كادونا Kaduna النفطية النيجيرية ذات الطاقة الإنتاجية البالغة 110,000 برميل يومياً، وعلى قيامها بتشييد محطة سكك حديدية ومحطة طاقة كهربائية.[56] وفي عام 2006، بدأت شركة جونجيوان Zhongyuan للنفط أعمال الحفر الاستكشافي في حوض جامبيلا Gambella جنوبي إثيوبيا.[57] كما تدرس شركات

النفط الصينية تشكيل مشروعات مشتركة لعمليات الاستكشاف والتطوير والإنتاج النفطية في مدغشقر، للاستفادة من الاحتياطات المكتشفة حديثاً في الجزيرة.[58] أما شركتا البتروكيماويات الصينية والنفط الوطنية الصينية فتعملان فريقاً واحداً؛ للحصول على حقوق الحفر في حقل نفطي في السودان بقيمة تقارب 600 مليون دولار.[59]

مع تسارع وتيرة هذا الاهتمام والمشاركة، مازال هناك الكثير من التساؤلات التي تطرح باستمرار حيال الوسائل والاستراتيجيات التي تتبعها الصين في بحثها عن الموارد في أفريقيا.[60] وتتعرض سياسة "عدم السؤال" إلى المزيد من ضغط المراقبين داخل أفريقيا وخارجها. أما ردود الصين على هذه التساؤلات فمازالت دفاعية ومتناقضة معاً. وهكذا - على سبيل المثال - وعلى حين يؤكد ونج ينجبينج Wang Yingping، من معهد الدراسات الدولية الصيني، أن «شركات الأعمال الصينية تهتم اهتماماً شديداً بحماية البيئة، وأنها تقوم ببناء المصانع واستكشاف الموارد الأفريقية الغنية بالنفط، والفلزات والمعادن غير الحديدية»،[61] نقرأ في الجانب الآخر استشهاد إحدى المطبوعات الرسمية الصينية، من دون أي تعليق، بتأكيد سفير سيراليون في الصين أن «الصينيين يأتون وينجزون العمل المطلوب تماماً. فلا اجتماعات يعقدونها حول تقويم الآثار البيئية، وحقوق الإنسان، والحكم السيِّئ والحكم الرشيد. لا أقول إن هذا الأمر صائب، لكن الاستثمار الصيني ناجح لأن الصينيين لا يضعون معايير صارمة».[62] وهذا الآن مصدر شائع للشكوى في سيراليون.[63] فالإخفاق في وضع معايير صارمة، ولاسيما حول ما يتعلق منها فالإخفاق وحقوق الإنسان، يضع دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا في قفص الاتهام؛ وهذا هو الموضوع الذي سنتطرق إليه الآن.

"ليس هناك دول مارقة"

بينما أخذت الدبلوماسية الغربية العامة تركز مؤخراً على "الدول المارقة"، و"محور الشر"، و"أهلّة التطرف"، كان لبكين موقف مغاير تجاه هذه القضايا، وهذا ما يعبر عنه السفير الصيني في إريتريا بقوله: «ليس هناك دول مارقة. لقد وُصمت الصين بهذه التسمية

في الماضي، ويجب على الحكومات أن تتوقف عن الانتقاد».[64] لكن الصين مازالت تتعرض للانتقاد بشكل متزايد داخل أفريقيا؛ فعلى سبيل المثال، أشارت إحدى الصحف في جنوب أفريقيا إلى أن «قيام الصين بشراء غير مشروط لحصص في كبرى الدول المنتجة للنفط، كأنجولا مثلاً، سيقوّض جهود الحكومات الغربية الرامية إلى الضغط على تلك الدول كي تفتح سجلاتها المحاسبية النفطية من أجل التدقيق العام».[65] وثمة بَلدان، على وجه الخصوص، يعدّان خير مثال عن الأماكن التي لبكين تعاملات وثيقة فيها، لكنهما يفتقران بكل أسف إلى مقاييس الحكم الرشيد الملائمة (وفق أي معيار كان)، وهما: أنجولا والسودان.

أنجولا

وصِفت أنجولا بأنها بلد تحوّل من "الأفريقية الستالينية" إلى "رأسمالية النفط والماس"، وهي دولة تسود فيها المحسوبيات ويعيث فيها الفساد.[66] وتدعي الوكالات الدولية أن ما يصل إلى 4 مليارات دولار من العائدات النفطية؛ أي ما يعادل 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي، قد اختفى من موازنات السنوات الخمس الماضية.[67] وكما يقول أحد المراقبين:

> يبقى انعدام الشفافية هو المعيار السائد في الحسابات المالية الرئيسية كافة، كما هي الحال – مثلاً – في حسابات العائدات النفطية وعائدات الماس، والحسابات الخاصة بمصرف أنجولا الوطني والخزينة الوطنية. وبإخلاص، يصوّت البرلمان كل عام للموافقة على موازنة تختفي منها بكل بساطة حصة أساسية من الأموال التي تكون الحكومة الأنجولية قد قبضتها. وهكذا، تصبح الموازنة الرسمية وثيقة لا تمتّ إلى الواقع بأي صلة، ولا يتم في أي حال من الأحوال تنفيذ معظم ما ورد فيها.[68]

يبدو أن بكين لا ترى في مثل هذا الأمر أي مشكلة. وفي الواقع، استغل الصينيون هذا الوضع وما نجم عنه من نزاع مع الدائنين الدوليين.

تعدّ أنجولا حالياً الثانية بين كبار شركاء الصين التجاريين في أفريقيا.[69] وقد وصلت التجارة بين الجانبين عام 2004 إلى 4.9 مليارات دولار؛ أي بزيادة تتجاوز 113٪ على عام

2003. وعلى حين تواصل الشركات الصينية بحثها عن موارد نفطية آمنة، تعدّ أنجولا؛ بوصفها الثانية بين كبرى الدول المنتجة للنفط في أفريقيا جنوب الصحراء، وهي بذلك حجر الرحى في هذه السياسة. ولذلك قام نائب رئيس الوزراء تسنج بيانج Zeng Peiyang بالتوقيع في أثناء زيارته أنجولا على ما مجموعه ست اتفاقيات تعاون وإياها، ثلاث منها خاصة بالنفط. وقد حددت إحدى هذه الاتفاقيات إمداداً طويل الأمد للنفط من شركة سونانجول إلى شركة البتروكيماويات الصينية. كما أعلن أن هاتين الشركتين ستقومان بتقويم مشترك لموقع نفطي بحري. وتتدارس الصين وأنجولا مقترحات لإنشاء مصفاة نفط جديدة في أنجولا. كما دخلت شركة البتروكيماويات الصينية أيضاً في مشروع مشترك مع سونانجول لشراء حصة شركة شل Shell في أحد المواقع البحرية الأنجولية (وهو الذي تشغّله شركة بريتش بتروليوم أنجولا BP Angola) على أن تكون شريكاً غير مشغّل فيه. وفي هذه الأثناء، قدمت الصين المزيد من المعونات والقروض الميسّرة، وتم الاتفاق خلال زيارة تسنج بيانج على تقديم المزيد من المعونات الإنمائية لأنجولا، وهي قروض معفاة من الفوائد تصل إلى نحو 6.3 ملايين دولار.[70]

تكنّ النخبة في لواندا (وهي نظام استبدادي دكتاتوري وفق كل المقاييس) أعمق التقدير لسياسة "عدم التدخل" التي تنتهجها الصين. فطوال العامين الماضيين، قامت حكومة أنجولا، المحتاجة إلى التمويل من أجل الإعمار بعد الحرب الأهلية، بالتفاوض مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض جديد. ونظراً إلى سوء الإدارة في لواندا، صمم صندوق النقد الدولي على إدراج إجراءات الشفافية ضمن الشروط؛ لكبح الفساد وتحسين الإدارة الاقتصادية. ونظراً إلى الضغط الذي مارسه الصندوق من أجل التوصل إلى اتفاق، توقفت الحكومة الأنجولية فجأة عن التفاوض. وكان السبب في ذلك أن لواندا تلقت عرضاً معاكساً وهو قرض قيمته 2 مليارا دولار من وكالة اعتمادات التصدير في بنك التصدير والاستيراد الصيني (إكسيم) Exim Bank. وتم توقيع العقد بفائدة سداد تبلغ 1.5٪ لمدة 17 عاماً، وكان هذا الاتفاق مرتبطاً باتفاق ينص إمداد الصين مبدئياً بـ 10,000 برميل من النفط الخام يومياً، تتزايد بعد ذلك إلى 40,000 برميل يومياً، إضافة إلى منح

الصين عقود إعمار أساسية. وقد أثار هذا البند الأخير الذعر داخل قطاع الأعمال المحلي الوليد؛ لأنه - كما يقول رجل الاقتصاد الأنجولي خوسيه سيركويرا José Cerqueira - «ثمة شرط في القرض ينص على منح 30٪ من العقود إلى مؤسسات أنجولية من الباطن، لكن هذا يعني أنه مازالت هناك نسبة 70٪ لا يشملها الشرط. وهذا ما أثار قلق رجال الأعمال الأنجوليين الشديد؛ لأنهم يخسرون تلك الفرص، ولاسيما أن قطاع الإعمار يعد أحد القطاعات التي يأمل الأنجوليون العمل فيه».[71] وبذلك تكون التكلفة الحقيقية للقرض أعلى مما أفادت به المعدلات المنشورة؛ لأن استبعاد الموردين غير الصينيين سيؤثر سلبياً في أسعار البضائع والخدمات، وربما يدفعها إلى الأعلى. ومع ذلك - حتى نكون منصفين - لابدّ من أن تبقى التكلفة الحقيقية للقروض أقل من المعدلات التي كانت أنجولا تقترض وفقها من مصادر أخرى سابقاً. لكن وجه النقد هنا هو أن تفاصيل القرض لم تنص على أي شرط من شروط صندوق النقد الدولي المتعلقة بمكافحة الفساد؛ وهذا سيمكن لواندا من التغلّب على رفض المانحين الغربيين التعهّد بتمويلها في مؤتمر للمانحين ما لم تتوصل أنجولا إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، وما لم تنجز وضع ورقة استراتيجية للحد من الفقر.

لقد أعلنت سفارة أنجولا في لندن في معرض ردها على الخبر، أن الاتفاق «لا يمكن مقارنته بالسوق المالية الدولية الحالية التي تفرض شروطاً على الدول النامية لا تكاد تطاق أبداً، بل قد تكون في بعض الأحيان غير مقبولة سياسياً». وفي الواقع «أنها حقيقة معروفة تماماً أن الكثير من الدول المتقدمة تجعل ما تقدمه من دعم ومعونة مشروطاً مرات عدة بمسألة الشفافية». وعلى النقيض مما سبق:

> لم تُفرض - في حالة الاتفاق الذي تم توقيعه مؤخراً مع المصرف الصيني - على أنجولا شروط مهينة، تجعله متفوقاً على الإطار التعاقدي الذي تفرضه أسواق أوربية وتقليدية على حكومة أنجولا. كما أنه يوفر وسائل عملية للتعاون الدائم والمصلحة المشتركة مع اقتصاد عالمي يتمتع بأعلى معدل للنمو.[72]

لقَّب سفيرُ أنجولا في الصين بكينَ فيما بعد بـ"الصديق الحقيقي لأفريقيا"، ورفع صوته قائلاً: إنه «بمساعدة الصين، يمكن أفريقيا الآن أن تتطور بجهودها الذاتية... من

دون أي شروط سياسية»؛[73] وبعبارة أخرى، كان النظام في لواندا يعبر عن رضاه الشديد لأنه عثر على مصدر موارد بديل، مصدر لا يتطلب "الشروط المهينة" المرتبطة بقروض صندوق النقد الدولي.

أما دوجلاس ستاينبيرج Douglas Steinberg، مدير منظمة كير CARE (وهي تعاونية المساعدة والإغاثة في كل مكان) الإنسانية غير الحكومية في أنجولا، فأشار قائلاً: «حين أسمع عن هذا القرض الصيني الكبير يسود لدي الاعتقاد بأنه تشويه للعملية برمتها، وأنه يقدم لأنجولا قدراً كبيراً من المرونة يجنّبها الرضوخ لشروط الاتفاقات الأخرى... إنه يتيح للحكومة الإفلات... الشفافية».[74] كما علق شاهد عالمي بقوله:

> تمتد المخاوف المزمنة حيال انعدام الشفافية المالية والمسؤولية لدى الحكومة الأنجولية لتشمل أيضاً عملية إعادة الإعمار. فحتى هذا التاريخ، ليس هناك أي تدقيق عام سواء لمشروعات إعادة الإعمار نفسها، أو لعمليات الشراء التي يديرها "المكتب الوطني لإعادة الإعمار"، بما في ذلك المشروعات التي تم اختيارها وفق شروط القرض الذي رفعت الصين سقفه لأنجولا بمقدار 2 مليار دولار.[75]

مكمن الخطر الكبير هنا هو أن التطور المتسارع لعلاقة الصين بأنجولا يتيح للنخبة في لواندا مواصلة فسادها وتجاهلها معايير الحكم، وكل ذلك تحت شعار "عدم التدخّل" في الشؤون الداخلية، وهي الفكرة التي مافتئت الصين تروّجها. ويواجه منتقدو الإصرار "الإمبريالي" للغرب على الشروط مأزقاً مزعجاً يظهر برفض الشروط التطفلية التي تفرضها دول العالم المتقدمة، ويكون البديل هو تعاملات الصين الثابتة وغير المشروطة؛ فقد «كانت المنظمات الدولية؛ كالبنك الدولي مثلاً، تتعرض للانتقاد في الماضي لتقديمها للدول المحتاجة قروضاً مشروطة بمطالب غير قابلة للتفاوض، لكن الوضع أصبح معكوساً الآن؛ حيث تقدم الصين من دون شروط قروضاً فورية تشجع على القيام بمشروعات مكلفة لا جدوى منها، مَن دون أي قلق على الشفافية المالية أولاً».[76] لكن – ثانياً – يقوم الصينيون باستثمار موارد في البنية التحتية لأنجولا هي في أمسّ الحاجة إليها، فهم يعدّون بذلك في نظر الكثيرين "منقذي" البلاد فيما يتعلق باسترداد أنجولا

عافيتها والتنمية بعد الحرب.[77] وسيقوم قرض بنك التصدير والاستيراد الصيني بتجديد الطرقات والسكك الحديدية، وبخاصة في مقاطعة بنجويلا Benguela، وهو العمل الذي يعد أساسياً لصادرات أنجولا من المعادن والفلزات؛ فأنجولا بحاجة ماسّة جداً إلى التمويل لتنفيذ برنامج استثمار شامل في البنية التحتية، شرطاً مسبقاً لتحقيق التكامل في البلاد، والحاجة إلى هذا التمويل ملحة جداً لتشغيل الاقتصاد، وبخاصة في القطاع الزراعي. وإن تكن شروط "نادي باريس" قد أحبطت مصادر التمويل البديلة، فإن الصين لم تفعل ذلك قط، وتهدف القروض الصينية – والحق يقال – إلى مساعدة أنجولا في تجديد الخطوط الحديدية الثلاثة الرئيسية في البلاد، إضافة إلى تمويل إنشاء مطار جديد في مقاطعة بنجويلا.[78] وغياب التمويل من مكان آخر يجعل عمليات التمويل الصينية جرعة منشطة تلقى كل الترحيب في أنجولا، على الرغم من القلق حول غياب الشروط المتعلقة بمسائل الحكم.

السودان

تعدّ السودان مثالاً آخر على الدول الغنية بالنفط التي حظيت بنصيب وافر من الجدل، والتي كان للصين وجود أساسي فيها؛ فالصين اليوم أكبر المستثمرين في السودان على الإطلاق، وتقدّر حصصها الإجمالية هناك بـ 4 مليارات دولار، وبالإضافة إلى مسائل الحكم وحقوق الإنسان في الخرطوم، تعرضت سياسة بكين إلى الانتقاد بشكل خاص لقيامها بتصدير السلاح إلى السودان، وتورطها في الحرب الأهلية الطويلة هناك. وتجدر الإشارة إلى أن الصين هي القوة الكبرى الوحيدة المصدّرة للسلاح التي لم توقع على أي اتفاقية متعددة الأطراف، ترسخ المبادئ الأساسية – كاحترام حقوق الإنسان مثلاً– لتكون الدليل الذي تستند إليه أي قرارات تجيز تصدير الأسلحة. وبدلاً من ذلك، قامت القوى الصينية الفاعلة باتباع سياسة مبنية كلها على مصالح اقتصادية ضيّقة، وكانت حريصة على تزويد الحكومة السودانية بطائرات مقاتلة وبتشكيلة من الأسلحة. وتفيد التقارير أن القوات الجوية السودانية مجهزة بطائرات شنيانج Shenyang المقاتلة التي تبلغ قيمتها 100 مليون دولار، ومنها اثنتا عشرة طائرة إف-7 نفاثة أسرع من الصوت.[79]

والدافع إلى مثل هذه الإمدادات بسيط؛ فبصرف النظر عن الأرباح التي تجنيها الصين من مبيعات السلاح هذه، تساعد سياستها تلك في حماية حصص الصين النفطية وتعزيزها في خضم استغلالها لاحتياطات السودان؛ فشركة النفط الوطنية الصينية تمتلك الحصة الكبرى (40٪) في أكبر مشروعات السودان النفطية؛ أي في "شركة النيل الأعظم العاملة للبترول" GNPOC. وتبلغ حصة شركة النفط الوطنية الصينية من النفط نحو 150,000 برميل يومياً. كما يغطي مشروع الحقل النفطي المشترك بين الصين والسودان ما مساحته 50,000 ميل مربع من المنطقة الجنوبية غير المسلِمة في البلاد، ومن المتوقع أن ينتج هذا الحقل 15 مليون طن من النفط الخام سنوياً. وباحتياطاته المثبتة البالغة 220 مليون طن، يعد هذا المشروع أحد أضخم مشروعات الصين في الخارج. وقد سبب المشروع في أثناء الحرب الأهلية مشكلات نجمت عن قيام قوات الحكومة السودانية، المسلحة بأسلحة صينية، باستخدام منشآت شركة النفط الوطنية الصينية قاعدةً لمهاجمة الجنوبيين، وطردهم من المنطقة المجاورة لحقول النفط الجديدة. ولا ريب في أن الخرطوم استخدمت العملة الصعبة، المتولدة من الاستثمار الصيني في حقول النفط؛ لتمويل عمليات التطهير العرقي التي مارستها ضد المتمردين غير المسلمين والمدنيين في الشطر الجنوبي من البلاد. فواجهت الصين – من ثم – انتقادات شديدة من الكثير من المنظمات غير الحكومية. وأفادت منظمة العفو الدولية في حزيران/ يونيو 2006 أن «الصين نقلت معدات عسكرية وأمنية وشرطية، إلى القوات المسلحة ووكالات إنفاذ القانون، إلى بلدان تستخدم فيها هذه الأسلحة في الانتهاك المتواصل والمنتظم لحقوق الإنسان».[80] واستخدمت الصين هي نفسها قراءتها "البديلة" لحقوق الإنسان للحيلولة دون قيام الأمم المتحدة بأي إجراء في البلاد؛ فعلى سبيل المثال، صرح سفير الصين في السودان، دنج شاو تسن Deng Shao Zin، علناً أن الصين «تعارض أي تدخل للأمم المتحدة في الشؤون الداخلية للسودان بذريعة انتهاكات حقوق الإنسان».[81]

وهكذا، نجد أنه على حين أُجبرت شركات النفط الغربية، بين أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، على تخفيض عملياتها في السودان بسبب انتهاكات حقوق الإنسان

والحرب الأهلية، دخلت الصين لتحلّ محلها في البلاد.[82] وغدت شركة النفط الوطنية الصينية شريكاً في اتحاد للشركات يقوم بتطوير الإنتاج النفطي في السودان منذ أواسط التسعينيات، وساعد فرعها المتخصص بالإنشاءات على مدّ خط أنابيب بطول 930 ميلاً يصل إلى البحر الأحمر؛ وذلك بالإضافة إلى بناء مصفاة لتكرير النفط قرب الخرطوم. وتبني مجموعة الإنشاءات الهندسية النفطية PECG حالياً محطة صهاريج تخزين في ميناء بورسودان بقيمة 215 مليون دولار مخصصة لتصدير النفط، بالإضافة إلى خط أنابيب يصل بين حقول النفط والميناء.

حري بنا أن نقول: إن بكين رحبت باتفاق السلام في أوائل عام 2005 بين الشمال والجنوب، وأسهمت بنحو 200 جندي في قوات بعثة الأمم المتحدة في السودان UNMIS، التي شكلتها الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار، وليس في ذلك ما يبعث على الدهشة؛ لأن الاتفاقيات النفطية التي وقعتها الخرطوم تظل سارية. وقد استخدمت بكين - كما ذكرنا آنفاً - موقعها في الأمم المتحدة لتعطيل الضغط الغربي على الخرطوم، كما حصل مؤخراً بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور؛ ولتخفيف الانتقادات الموجهة إلى موقفها، تؤكد الصين أنها تعمل بجد على تشجيع الحكومة السودانية للتوصل إلى حل للنزاع. لكن محققي الأمم المتحدة وجدوا أن معظم الأسلحة الصغيرة المستخدمة في الحرب بدارفور من صنع الصين، على الرغم من الحظر المفروض على السلاح في المنطقة. وأفاد تقرير منظمة العفو الدولية أن الصين قدّمت للسودان مئات الشاحنات العسكرية عام 2004؛ أي في أوج الصراع المستمر في دارفور منذ 3 سنوات، وأن الجيش السوداني وميليشيا الجنجويد المحلية استخدما هذه المركبات في الحركة ونقل الناس إلى الإعدام. وترفض الصين هي نفسها مثل هذه الاتهامات على أساس أن دولاً أخرى تقوم بالمثل بتصدير السلاح والمعدات.[83] ونُقل عن نائب وزير الخارجية الصيني جو ونجونغ Zhou Wenzhong قوله: «العمل عمل، ونحن نحاول الفصل بين السياسة والعمل... باعتقادي أن الوضع الداخلي في السودان هو شأن داخلي».[84]

مشكلات التوجه الصيني وإشكالاته

لابد لأي تحليل يتناول دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا من أن يكون متوازناً وأن يبتعد عن المغالاة التي اتسمت بها بعض الروايات.[85] فعلى المدى القصير، تساعد تجارة الصين مع أفريقيا واستثمارها فيها على تنمية القارة وتطويرها. ويمكن ما تقوم به الصين أن يكون على الأقل القطرة التي تَعِد بغيثٍ استثماري من مصادر أخرى؛ فاستثمار الصين في بنية أفريقيا التحتية المنهارة يلبي الحاجة ويلقى الترحيب لدى الغالبية. وتنهمك الشركات الصينية في أرجاء أفريقيا كافة ببناء المستشفيات، والسدود، والمكاتب الحكومية، والمدرجات الرياضية، وتجديد المنشآت التي تخلت عنها الشركات الأجنبية.[86] أضف إلى ذلك أن طلب الصين على موارد الطاقة قد ضخّم الأسعار؛ فعاد هذا على مصادر الدخل في الدول الأفريقية بربح وفير. ونظراً إلى اهتمام الصين بأفريقيا جزئياً، وبالنفط الأفريقي على وجه الخصوص، ارتفع معدل النمو في القارة إلى نحو 4.5٪ عام 2004. وبالطبع، فإن المسألة الرئيسية: هي ما الذي يفعله القادة الأفريقيون بهذا التدفق المفاجئ من الأموال الواردة؟ وكيف تستفيد الحكومات من هذه الظاهرة ومن المشاركة الصينية المتزايدة بالشكل الذي يعود بالخير والفائدة على عامة الشعب، ويعزز التنمية في بيئة أنهكها نهب النخبة وانعدام الأهلية؟[87] وهنا خاصة، يغدو موقف الصين الداعي إلى "عدم التدخل"، وعدم مبالاتها المدروسة بمصير الأموال، عنصراً غير مساعد البتة. لكن على المدى القصير، ما من شك في أن ارتباط الصين المتزايد بأفريقيا يعود على القارة بالنفع؛ لأنه يقدم لها استثماراً عزف عنه الآخرون، وهي في أمسّ الحاجة إليه، وقد تؤدي هذه النشاطات إلى تحفيز النمو. كما يقدم الصينيون للكثير من الدول الأفريقية ما يمكن أن يُنظر إليه على أنه حل تنمويّ قليل التكلفة.

لكن إذا نظر المرء إلى الهدف على المدى البعيد، تتعاظم مخاوفه. وأول هذه المخاوف أن التعويل على النفط والسلع الأخرى يحمل في أعماقه مشكلات للدول الأفريقية الراغبة في تجنب "لعنات الموارد" النموذجية التي ترافق عادة الاعتماد المفرط على سلعة معينة من

دون غيرها، أو أن تغالي هذه الدول بجعل نفسها مجرّد مورّد لمنتجات رئيسية، أو على كلا الأمرين معاً. إن «أحد المخاطر هو أن ازدهار السلعة قد يمنح شعوراً بالرضا الذاتي؛ مما قد يمنع الحكومات من اتخاذ الإجراءات اللازمة لجعل النمو مستدياً على المدى المتوسط؛ أي الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية، وإصلاح المؤسسات، وغير ذلك».[88] كما يهدد فرط التعويل على سلع كالنفط بجعل الدول الأفريقية أكثر تأثراً بالصدمات السلبية للأسعار. أضف إلى ذلك أنه إذا تراكمت الأموال الواردة من الصادرات النفطية إلى الصين فسيكون هناك إغراء حقيقي للنخبة المحلية بألا تنوّع اقتصاداتها. ونشاط الصين ليس السبب في هذه المشكلة، لكن تزايد معدلات الصادرات النفطية الأفريقية، واستقطاب أفريقيا المزيد من الاستثمارات فيها، مقرونين بالطلب الصيني على النفط، قد يسببان قيام الدولة الأفريقية المصدرة للنفط بتقويم عملتها بأعلى مما هي عليه في الواقع؛ فيقوض هذا إمكانية نشوء صناعات تنافسية فيها معدة للتصدير. وقد يزداد هذا الخطر المحتمل حدة بميل بكين إلى الإبقاء على عمليات تكرير النفط وتسويقه ونقله ومعالجته داخل الصين، فلا تستورد عموماً إلا المواد الأولية الصرف.[89] وهكذا فإن التزايد الكبير في الاهتمام الصيني بنفط أفريقيا ينذر بتعميق تبعية أفريقيا لها.

لكن ثمة قلقاً مماثلاً آخر يظهر في الموقف الصيني اللامبالي نسبياً تجاه المعايير الليبرالية للديمقراطية وحقوق الإنسان. ففي معرض دفاع الصين عن نفسها – وقد يفسر أحد الناس موقف الصين بقوله: إن الصين تجد لزاماً عليها حماية استثماراتها في هذه البيئة العالمية المضطربة؛ بوصفها قوة جديدة – تنتهج بذلك استراتيجية تختلف عن غيرها من القوى العريقة، وتُمَثِّل هذه الاستراتيجية في السعي إلى اقتناص الفرص حيثما وجدت إليها سبيلاً. لكن السؤال الرئيسي هو: كم سيطول الوقت بالنسبة إلى بكين كي تنتقل من موقف إلى آخر؟ فموقف بكين الحالي المتمثل بتقديم الأسلحة إلى أنظمة كالتي في السودان يقوم على أساس أن هذا الأمر مسألة داخلية تخص تلك الدولة ذات السيادة وأن هذه الأسلحة تقوي الدولة؛ ومن ثم يتحقق الاستقرار في البيئة السياسية التي ستشتغل فيها. لكن معظم

المراقبين ينظر إلى عمليات نقل السلاح هذه على أنها تعمل على زعزعة الاستقرار في الصميم، وبخاصة أنه نادراً ما كانت الحكومات والجيوش الأفريقية مسيطرة تماماً على الأسلحة التي تتلقاها، فضلاً عن الفكرة العامة بأن تزويد أنظمة قمعية بالسلاح هو في صلبه ضد التنمية. ويبقى السؤال الأهم هو: إلى متى تتوقع الصين أن تظل محافظة على موقعها الحالي استناداً إلى مبدأها في "عدم التدخل"، وبخاصة أنها تندمج الآن أكثر فأكثر بالنظام العالمي، وتنهض بالمسؤوليات المترتبة على هذا الاندماج؟[90]

حقاً، يقوّض الموقف الحالي لبكين هدف الصين بأن ترسخ في الأذهان أنها زعيم تحالف العالم النامي أو أنها تختلف اختلافاً نوعياً عن "المستغلين التقليديين" لأفريقيا؛ أي الغرب.[91] وقد بدا هذا التناقض الصارخ في أوضح صوره في نيسان/ إبريل 2006 حين علّقت الحكومة الهولندية نحو 150 مليون دولار معونةً لكينيا؛ بسبب المخاوف المستفحلة حيال الفساد،[92] وذلك في اليوم نفسه الذي كانت الصين مشغولة فيه بضمان توصلها إلى اتفاق مهم لاستكشاف النفط مع كينيا ذاتها.[93] فغدا هذا التناقض دليلاً قوياً على الاختلاف بين المفاهيم الغربية والصينية حول سوء الحكم في القارة الأفريقية.

ويبدو أن الصين لا تدرك - حالياً - أن الفساد والاضطراب السياسي يدمّران الاحتمالات البعيدة بعلاقات اقتصادية دائمة بين الصين وأفريقيا، وأنهما يساعدان - أيضاً - في إبقاء أفريقيا في أسفل الهرم العالمي؛ لابتلائها بالطغاة ومنتهكي حقوق الإنسان. ومع أنه ثمة نموذج معين من القادة الأفارقة الذين يقدرون في الصميم صديقاً على هذه الشاكلة، يكاد يكون من شبه المؤكد أن الإنسان الأفريقي العادي لا يشاطر هؤلاء القادة الأفكار نفسها.[94] ولبّ المشكلة هو ما يعبّر عنه تقرير كيني بالقول: «لدى الصين سياسة أفريقية. لكن ليس لأفريقيا سياسة صينية، بل مجرد منتدى تسيطر عليه بكين، ويقرر فيه كبار المسؤولين البلد التالي الذي سيسدّدون سهامهم المعسولة إليه. تتكلم الصين على الثقة المتبادلة... مكمن الخطر هنا هو أن الصين ستنهب أفريقيا، كما فعل الغرب تماماً».[95]

يسهل جداً التقليل من شأن الانعدام المتخيّل للحس الأخلاقي عند الصين على أنه ببساطة ينطبق على أي تفاعل حالي آخر وأفريقيا. وهذا صحيح إلى حد ما؛ فسياسة فرنسا تجاه القارة لم تسترشد قط بمبادئ التحرر والمساواة والأخوّة. وكذلك هي الحال بالنسبة إلى غيرها من القوى الغربية الفاعلة في أفريقيا، التي ليست سجلاتها مضرب المثل تماماً؛ فعلاقات واشنطن بالدول الغنية بالنفط كالمملكة العربية السعودية لا تعمل وفق هواجس القلق على الديمقراطية.[96] فالعمل عمل؛ ومن هنا كان الانتقاد لدبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا ضرباً من النفاق.[97] لكن ليست هذه هي الحكاية كاملة؛ إذ ثمة إجماع متنام لا يخلو من الجدل بين الحكومات الأفريقية الأكثر جدية، يتعلق بتحديد المسار المرغوب فيه لتسير عليه القارة الأفريقية. وهذا ما تعبّر عنه مثلاً "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" NEPAD، التي عملت على تشكيلها بحماسة دول أفريقية عدة، إضافة إلى مجموعة الدول الثماني G8 [ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، كندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، روسيا]؛ من حيث هي وسيلة لتحفيز ما اصطلح على تسميته "النهضة الأفريقية".[98] وقد نجحت "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" في وضع مسألة تنمية أفريقيا على جدول أعمال الأسرة الدولية، على أساس أن هذه الشراكة هي برنامج سياسي واقتصادي يهدف إلى تعزيز الديمقراطية، والاستقرار، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية، في القارة. وعلى الرغم من أن "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" لا تخلو من العيوب، فحسبها أن المالك هو أفريقيا؛ وهذا ما يجعلها تتمتع بشيء من الصدقية. لكن «وإن يكن وجود الصين يبدو سلبياً في بعض البلدان، فإن الأسلوب الذي تنتهجه في بلدان أخرى يقوّض الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والشركاء الغربيون لجعل الحكومات وقطاعات الأعمال أكثر شفافية وإحساساً بالمسؤولية».[99] وبالفعل، فإن من بين الاعتراضات الرئيسية على دبلوماسية الصين النفطية أنها تهدد بإعادة إدخال الممارسات التي تسعى "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" (والاتحاد الأفريقي في هذا الصدد) ظاهرياً إلى تجنبها، مع أن الصين تحتج بأنها تدعم كلياً "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا".[100] كما ورد في إحدى صحف جنوب أفريقيا:

من المحتمل أن تقدم المعونات الصينية الدعم المالي للحكومات المبذرة أو الحكومات الاستبدادية، أو لنمطي الحكومات معاً، على أساس أنها ستعجّل في تحقيق الخير للمواطنين الأفارقة العاديين. وتعدّ هذه التطورات تهديداً لأحد المشروعات التي لها أهمية خاصة بالنسبة إلى الرئيس ثابو ميبكي Thabo Mbeki؛ ومن ثم إلى دولة جنوب أفريقيا. ومن بين أهداف "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا"، التي يعد ميبكي أحد مهندسيها، تعزيز الحكم الرشيد الخالي من الفساد في أفريقيا، لما فيه الخير لهذا الحكم، بالإضافة إلى كونه وسيلة لضمان الحصول الدائم على مساعدات تنموية... أما المعونة التي تخفق في تعجيل التوصل إلى حكومة ديمقراطية، أياً كان مصدرها، فتعطي مفعولاً عكسياً.[101]

وهكذا، لا يمكننا تجاهل النقد الموجّه إلى الدبلوماسية الصينية في أفريقيا بحجة أن الغرب المنافق يوجه هذا النقد بعد أن عجز عن تحقيق ما حققته الصين في القارة. فهناك قلق حقيقي في أفريقيا من النشاطات الصينية.[102] وليست الصين بمنأى عن الاتهامات بالاستغلال. ولم يكن الهدف من الهجوم الذي نُفذ بتفجير سيارة ملغومة في شهر نيسان/ إبريل 2006 بالقرب من مصفاة لتكرير النفط في منطقة الدلتا النيجيرية سوى التحذير من مغبة المدّ الصيني في المنطقة، وهذا ما يوضحه بيان حركة تحرير دلتا النيجر: «نودّ أن نحذر الحكومة الصينية وشركاتها النفطية كي ترحل عن دلتا النيجر؛ فاستثمار الحكومة الصينية في الخام المسروق إنما يضع مواطنيها في خط نيراننا».[103] وثمة دليل متزايد حقاً على تصاعد نقمة المواطنين الأفارقة على الصينيين الذين ينظر إليهم على أنهم حصلوا على امتيازات وحماية خاصة من الحكومات المضيفة.[104] وستكون حكومة بكين في "غاية الغباء" لو اعتقدت أن في وسعها خطب ودّ القادة الأفارقة بغض النظر عن شرعيتهم من دون أن تتوقع بكين ردة فعل سلبية من الشعب المحبط والمعزول. فالسياسات لها تبعاتها.

وبالقدر نفسه من الأهمية، حري بنا الإشارة إلى أنه من الممكن جداً أن يرتدّ موقف الصين من السيادة عليها سلبياً على المدى البعيد. فصحيح أن فكرة السيادة توفر الآن أرضية مشتركة تسهّل التعاون في القضايا النفطية بين الصين وأنظمة على شاكلة أنجولا والسودان، إلا أنه من المحير في الوقت نفسه قيام دولة كبيرة وقوية جداً كالصين بالارتباط

في تعاملاتها بدول فقيرة وضعيفة نسبياً. لكن ما تداعيات موقف الصين حيال عدم التدخل في الشؤون الداخلية لو قررت دولة أفريقية "ذات سيادة" مصادرة الموارد والمواد المملوكة لشركات صينية؟ أو ما هي إذا عوقبت شركة صينية ما على إلحاقها الضرر بالبيئة أو على إساءتها معاملة الموظفين المحليين؟

يمكننا توضيح هذه المشكلة المحتملة بالرجوع إلى دولة غير منتجة للنفط؛ مثل إريتريا، التي تشتهر حكومتها بالحساسية الشديدة تجاه أي فكرة توحي أن سيادتها تتعرض للانتهاك.[105] فقد يعتقد أحدهم أن مثل هذه الدولة ستكون حليفاً طبيعياً لبكين.[106] لكن التعامل ومثل هذا الكيان ينطوي في الواقع على مشكلات جمّة؛ حيث إن الصينيين أنفسهم يعتقدون أن حكومة تلك الدولة غير جديرة بالثقة، ويمكن أن تتصرف بطرائق لا يمكن التنبؤ بها.[107] وعلى الرغم من أن الثروات المعدنية في إريتريا لما تُستغلّ بعد، فإن احتمال انجذاب الصين للاهتمام بهذا البلد مستقبلاً يعدّ أمراً لا مراء فيه، سواء أكانت بكين قادرة على المحافظة على العلاقة به أم لم تكن. فمسألة "السيادة" الخاصة بدولة كهذه تهدد القدرة على العمل بفاعلية؛ أي ميل تلك الدولة إلى ارتكاب قرارات سياسية متقلبة مع قليل من الاحترام للرأي الخارجي، أو حتى من دونه.[108] وليس للصين تأثير حقيقي على أسمرا.[109] وهكذا - على الرغم من التقارير التي تفيد باحتمال وجود حقول نفطية مقابل ساحل إريتريا، وبأن البلاد لديها احتياطات غاز طبيعي تكفي مدة ليست بالقصيرة - [110] لم يكن نشاط الصينيين في هذا البلد كما هو عليه في أجزاء أخرى من أفريقيا، على الرغم من أن المصادر الدبلوماسية تصر على أن الثروة المعدنية هي السبب وراء وجود الصين في إريتريا.[111] ولعل صفات الدولة الإريترية القوية نسبياً هي ما يحول دون التورط الصيني هناك؛ وبعبارة أخرى - وهذا مثير للاهتمام جداً - أنه على الرغم من تأكيد الصين مبدأ سيادة الدولة، نجد أنها لا تطبق هذا المبدأ إلا على الدول التي تفتقد الخصائص التجريبية للدولة. فحيث توجد دولة "حقيقية"؛ أي دولة تتنوع فيها الآراء، وهي على أتم الاستعداد للعمل وفق هذه الآراء، تكون الصين أكثر حيطة في تعاملاتها وإياها، وهذا ما جعل العلاقة بدولة جنوب أفريقيا

أكثر تعقيداً.[112] وفي حال اكتشفت إريتريا النفط، فسيكون من المثير للاهتمام جداً حينئذٍ أن نرى كون الصين ستتدخل أو لا.[113]

وقد وجدنا أن قبضة الدولة في الكثير من الدول الغنية بالنفط، التي تتعامل الصين وإياها وتؤكّد لها أهمية سيادة الدولة، في الواقع ضعيفة نسبياً في المكان الذي يتم فيه استغلال النفط. وتعدّ منطقة دلتا النيجر؛ حيث فقدت حكومة نيجيريا "ذات السيادة" سيطرتها على أجزاء واسعة من المناطق المنتجة للنفط فيها، مثالاً تقليدياً على ذلك؛ في مثل هذه الحالة، تعقد الشركات الغربية اتفاقات والميليشيات المحلية من أجل حماية موجوداتها. فهل تستطيع الصين أن تحذو حذو تلك الشركات، وأن تلقي في الوقت نفسه مواعظها حول سيادة الدولة وعدم التدخل؟ زد على ذلك أن تعامل الصين الوثيق والأنظمة القمعية، وغض الطرف عن الانتهاكات مهددان بخطر جعل صورة الصين في أذهان السكان المحليين مرتبطة بالاستعباد والاستغلال؛ مما قد يعود على بكين بالمشكلات إذا ما تغيّر النظام في أي بلد من تلك البلدان.

يعدّ تأكيد الصين سيادة الدولة في دبلوماسيتها النفطية في أفريقيا أمراً شائكاً أيضاً؛ لأن الشركات الصينية لا تتعامل وأحد نماذج الحكومات ذات السيادة، يفهمه نموذجياً صانعو السياسات الأجانب، حتى في بكين نفسها. فالصين فعلياً تتعامل في الكثير من أجزاء أفريقيا، بما فيها المناطق الغنية بالنفط، وما اصطلح على تسميته "أشباه الدول"؛[114] وهي مساحات لها شكل الدولة القانونية، لكنها لا تستند إلى المقومات الحقيقية للدولة وتفتقر إلى السمات المؤسساتية للدولة الفيبرية* Weberian State بما في ذلك القدرة (أو حتى الرغبة) على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لمجموع المواطنين. ولا ريب أن الصين تصوغ مبادراتها في أفريقيا استناداً إلى فهمها للآلية الفعلية التي تؤدي بها الدولة

---

* نسبة إلى عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864 - 1920) الذي يعدّ من مؤسسي علم الاجتماع الحديث، وواضع أسس البيروقراطية ودراسة الإدارة العامة في مؤسسات الدولة. وهو يعرّف الدولة بأنها الكيان الذي يحتكر الاستخدام المشروع للقوة الطبيعية ولوسائل العنف، وبأن الدولة هي مصدر الحق في استخدام العنف، وهو التعريف الذي أصبح محورياً في دراسة علم السياسة الآن. (المترجم)

الأفريقية وظائفها، وإلى استيعابها للخصائص المميزة لتلك الدولة، وبالأخص في إطار ما يتعلق بتأكيداتها أهمية سيادة الدولة. وما من شك في أنه من الواجب فهم السلطة في أفريقيا ضمن سياق الممارسة المنظمة للرعاية؛ بوصفها إطاراً تشغيلياً أساسياً للسياسة. وعلى حين أن الممارسة الاعتيادية للسلطة تتم عبر المؤسسات، نجد أن السلطة في الكثير من التشكيلات السياسية الأفريقية - على الرغم من واجهة الدولة الحديثة - تتسم بطابع شخصي وترؤسي بالغ التركيز؛ فالسلطة لا تمارَس لمصلحة قاعدة واسعة من الشعب أو لتعزيز التنمية، كما أنها تتصف بمستويات مريعة من الفساد.[115] وكي تتمتع بالسيادة على قدم المساواة كالدول الأخرى في العالم، نجد أن هذه التشكيلات تفتقر إلى الكثير من المؤسسات القانونية والإدارية التي تصون بقاء الدولة، وأنها توارثية تماماً.[116] وفي مثل هذه البيئة التي تكون الدولة فيها فاسدة بطبيعتها و"زائفة"، لن يفلح تأكيد سيادة الدولة في أن يكون الوسيلة التي تضمن الحصول على الموارد أمداً طويلاً. وفي حال كانت النخب المسؤولة عن هذه الدول مستعدة للتضحية بأهداف كالتنمية مثلاً، في سبيل أن تبقى في السلطة مهما كلف الأمر من ثمن، وفي حال جاء متبرع خارجي آخر يدعم بأقواله وأفعاله مثل هذه البيئة المتردية، فإن المدّ الصيني في أفريقيا سيعاني حينذاك مشكلات جمة؛ لأن النخب ستهتم بمصلحتها فقط، لا بتأكيدات الصين سيادة الدولة.

ستتضاعف هذه المشكلات إذا ربطنا بين طبيعة عدد من الدول الأفريقية بما يعرف بـ "لعنة الموارد". وحقاً، قد ينطوي اهتمام الصين بالنفط الأفريقي على مشكلات، لا بسبب طبيعة تقرّب الصين من أفريقيا فحسب، بل بسبب الطبيعة الواسعة للصناعة النفطية والطريقة التي عملت بها هذه الصناعة على تقويض الديمقراطية والمسؤولية في العالم النامي، وبالأخص في أفريقيا.[117] وقد أشار توماس فريدمان إلى أن الأنظمة التي تجني الأموال من النفط لن تجد نفسها مضطرة إلى إخضاع الشعب للضرائب، فتستطيع بذلك إخراس الألسنة الداعية إلى المحاسبة أو حتى المشاركة في الحكومة. وغالباً ما أدى انعدام المسؤولية هذا، وإساءة استخدام عائدات الموارد، إلى الصراع للحصول على مصدر الثروة؛ فعزز هذا الاضطراب السياسي إلى أبعد حد. ويؤكد فريدمان في الوقت نفسه، بما لا يدع مجالاً للشك، أن الأموال الواردة من أسعار النفط، وبخاصة حين تكون مرتفعة، تعدّ هبة

من السماء، فتنفقها الحكومات غالباً على حماية مصالحها، وقمع جماعات المعارضة، وتعزيز الأمن داخل البلاد. وبالمثل، لن يكون لدى الحكومات الغنية بالموارد حافز قوي يدفعها إلى تنويع مصادر التنمية وتقويتها خارج قطاع هذه الموارد.[118]

وعلى هذا المنوال، يجادل ديفيد ليونارد وسكوت ستراوس بأن "الاقتصادات الجيبية" enclave economies في أفريقيا (أي الاقتصادات التي تصدّر منتجات استخراجية مركزة في مناطق جغرافية صغيرة نسبياً) هي أصل المشكلة؛ حيث يُقصر توليد العائدات بشكل ملموس على مواقع صغيرة تكون الأسواق الرئيسية لمنتجاتها موجودة في الخارج (السوق الدولية). وهذا يجعل «الحالة الاقتصادية العامة للمناطق الواقعة خارج الجيب ثانوية تماماً، إن لم تكن مفصولة عنها. وحينئذٍ، لا تجني النخب في اقتصادات الجيب إلا القليل من أي ازدهار اقتصادي راسخ ومتنام يحرزه السواد الأعظم من السكان».[119] وهكذا، بينما يحقق الأفراد الذين حصلوا على الريوع المتولدة من مثل اقتصادات الجيب هذه فائدة جمة، يكون النظام قد أخفق إخفاقاً ذريعاً في تعزيز مسيرة النمو والتطوير الاقتصادية في البلاد.[120] وفي حالات متطرفة، لا تضع النخبة فكرة وجوب توزيع الموارد بالشكل الذي يحقق "التنمية الوطنية" بمفهومها الضبابي على جدول أعمالها. وهذه هي الحال في أجزاء عدّة من أفريقيا، التي يكون البقاء وتوليد الثروة فيها غير معتمدين على التنمية المنتجة، بل على السيطرة على مناطق مختارة من البلاد توجد الموارد فيها، أو عبر التلاعب بالسوق لغايات شخصية تتعلق بالسلطة والربح.[121] ويمكن أن يرتبط بقاء النخبة بالاستيلاء على مناطق جغرافية محدودة نسبياً والسيطرة عليها، كما تشهد بذلك "حروب الموارد" في أفريقيا. وبالمحصلة، «لتوليد الإيرادات للنخب، لن تكون اقتصادات الجيب بحاجة إلى دول تقوم بوظائفها ولا إلى بنية تحتية».[122] ويمكن في مثل هذه الظروف أن يترافق التخلف والترف.[123] وهي مشكلة عامة يجب على كل القوى المتفاعلة ودول أفريقيا الغنية بالموارد دراستها وإدارتها. وفي هذا الصدد لم تكن الشركات الغربية – على الرغم من وجودها هناك منذ أمد طويل – بأفضل حالاً ممن سواها.[124] لكن طبيعة العلاقة التي تربط الصين بتلك البلدان الأفريقية الغنية بالموارد قد تكون هي المشكلة ذاتها.

ملاحظات ختامية

نجد في النهاية أن سياسة الصين الخارجية في أفريقيا وفي أماكن أخرى، مثلها مثل غيرها من السياسات الخارجية لسائر الدول، لا تخدم إلا مصلحتها الخاصة، وتقوم على اعتبارات اقتصادية واستراتيجية.[125] وبهذا، لا تختلف الحكومة في بكين عن غيرها. وكما يقول تسويج وبي: «للصين الحق في السعي إلى مصادر الطاقة عبر استراتيجيات السوق... وعلى الغرب أن يدرك أن زعماء الصين سيكونون من دون إحساس بالمسؤولية إن لم يقوموا بزيادة إمدادات البلاد من الطاقة».[126] كما تجدر الإشارة إلى أن التوسع الصيني في أفريقيا هو امتداد طبيعي لانفتاح الصين على العالم ولسعيها إلى الرأسمالية؛ وهي سياسات مافتئت الحكومات الغربية كافة تجهد في التشجيع عليها، بيد أن بعض هذه الحكومات يشجب الآن نتائج هذا الانفتاح، حين يرى أن الصين تمارسه بالتوسع في أفريقيا.[127]

ومهما يكن من أمر، فلابد من التحذير من أن بكين تتبنى حالياً أسلوب حوار في أفريقيا يضفي بشكل فاعل صفة الشرعية على انتهاكات حقوق الإنسان وعلى الممارسات غير الديمقراطية تحت ستار سيادة الدولة و"عدم التدخل". ويعترف المحللون الصينيون صراحة بهذا، قائلين: إن «الإدراك السليم لحقوق الإنسان والسيادة، ما هو إلا إحدى القيم المشتركة التي تتشاطرها الصين وأفريقيا... ولا شك في أن الفضل في نجاح الصين في أفريقيا يعود جزئياً إلى هذا الإدراك».[128] ومن أحدث ما توصل إليه تشارلز تايلر Charles Taylor مؤخراً هو أنه لو جادل أحدهم في أن سياسات القوى الفاعلة الأخرى في أفريقيا تسعى إلى تحقيق الغايات ذاتها، أو أن الغرب ليس في موقع يؤهله لانتقاد أيّ أحد كان في أفريقيا، لوجب عليه أن يدرك أنّ دفاع بكين المستميت عن سيادة النخبة سيتصادم حقاً والإجماع الدولي المتزايد حول استحالة نجاة القادة السياسيين من العقوبة على انتهاكاتهم لمعيار عالمي ناشئ، ولو كان هذا المعيار هشاً. وبترويج مثل هذه الأفكار، تقوّض الصين أنظمة دولية ناشئة، على الرغم من تأكيد جيفري زاكس Jeffrey Sachs أن تردّد بكين في "التدخل" كان «نعمة لا نقمة».[129] ولا يعمل هذا الموقف على زعزعة استقرار القيم

العالمية الحديثة العهد (التي قد ترفضها الصين بحجة أنها "استعمار جديد" أو "تدخّل") فحسب، بل يتعارض أيضاً وخطة الإنعاش الحالية الموضوعة لمصلحة القارة الأفريقية نفسها؛ أي "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا"، وذاك اتهام يبرز أمامه بشكل خاص ضعف الصين وحساسيتها.

ما الذي يجب عمله إذاً؟ لقد أكد أحد تقارير مؤسسة التراث Heritage Foundation مؤخراً أنه «يجب على الولايات المتحدة الأمريكية التنسيق مع المانحين الآخرين لمجابهة النفوذ الصيني، بجعل الحوافز الاقتصادية والدعم الدبلوماسي، وغيرهما من الأمور المرغوب فيها في تحقيق التقدم، رهناً بتحقيق التحرر الاقتصادي والحرية السياسية، وتعزيز الشفافية والمسؤولية».[130] لكن هذا بعيد الاحتمال لسببين: أولهما، أن تنامي غلبة النفوذ الاقتصادي للصين، ودعمها الدبلوماسي للنخب الأفريقية القائم على أساس عدم السؤال يجعلان من العسير إقناع القادة الأفارقة (ولاسيما المسؤولين منهم عن دول غنية بالنفط تتودّد إليها بكين حالياً) بقبول وعود تلك الدول إذا كانت المعونات مرتبطة بشروط كالحكم الرشيد والديمقراطية. وثانيهما - وهذا يصعب فهمه - أن مؤسسة التراث تفترض أن أغلب النخب في القارة ذو مصلحة حقيقية في التحرر الاقتصادي والحرية السياسية، والشفافية والمسؤولية، وهو افتراض أجدر بأن يقال عنه: إنه في غير محله.

لابدّ لصانعي السياسات، في الغرب وفي البلدان الأفريقية التي تسعى جادة لتحقيق مستقبل أكثر إشراقاً للقارة، من أن يكتسبوا المهارة في التعاون والصين، حين تمتثل لمعايير الحكم والقضايا ذات الاهتمام المشترك. ولذلك فإن مشاركة الصين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، ودعمها المالي للاتحاد الأفريقي الحديث العهد، والحدّ من الأضرار البيئية، تعدّ من ميادين التعاون المباشر التي يمكن تشجيعها. وفي حال لم تلتزم الصين بالمعايير الرئيسية للحكم، يغدو لزاماً على الزعماء الأفارقة البارزين أن يتولوا بأنفسهم زمام المبادرة حينئذٍ، ويحددوا الخط الفاصل بين النشاطات الصينية والمعايير التي

تتوقعها المبادرات الأفريقية وتعززها؛ كمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مثلاً.[131] وما أبرع الصين في الردّ على النقد الغربي لها بأنه نفاق الحساد! إنها ذات تاريخ طويل في تجاهل القلق الغربي حول سجلها في حقوق الإنسان، وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على عدم رغبتها في الاستجابة للمطالب الغربية. وسيكون صعباً جداً على بكين فعل ذلك لو كان القادة الأفارقة هم الذين يطلبون إلى الصين أخذ مسائل الشفافية وحقوق الإنسان في الحسبان. ويجب بالأخص التركيز على حل في النهاية لأصل الاستراتيجية المتمثلة في التودد إلى الطغاة في الدول الرئيسية الأفريقية الغنية بالموارد. والحكومات الأفريقية الأكثر جدية في السعي إلى مثل هذه السياسة هي وحدها القادرة على تغيير سياسة الصين النفطية في أفريقيا من مبدأ "العمل عمل" اللاأخلاقي، إلى شيء أكثر واقعية وإيجابية لأفريقيا وشعوبها، ولن يكون مثل هذا التغيير بأي حال من الأحوال سهلاً أو خالياً من المشكلات. ومن البدهي حقاً أن يصبّ استقرار أفريقيا وازدهارها في مصلحة بكين على المدى البعيد، وهو ما تسعى السياسة الصينية في نهاية المطاف إلى تحقيقه في أفريقيا، وإن كانت سياسة غير معلنة. ونظراً إلى أن الصين لم تدخل أفريقيا إلا لتبقى فيها، يصبح التعامل وبكين في مثل هذه المسائل هو الاستراتيجية الوحيدة المعقولة التي يمكن الأخذ بها. ولعل القمة الصينية – الأفريقية في بكين، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، تكون فاتحة خير لبدء حوار جدي بين الطرفين.

الهوامش

* يوجه المؤلف جزيل الشكر إلى الأكاديمية البريطانية؛ لدعمها المادي للعمل الميداني حول العلاقات الصينية ـ الأفريقية، الذي أجري أواسط عام 2006 في إريتريا، وناميبيا، وسيراليون، وجنوب أفريقيا. وكل التقدير لتعليقات الذين قاموا بمراجعة هذه الدراسة، وطلبوا عدم ذكر أسمائهم، ولريبيكا دايفيس، والمشاركين في الحلقة البحثية التي نظمها مركز الدراسات الصينية في جنوب أفريقيا، وللعاملين في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية، وإدارة التنمية الدولية، ووزارة الخارجية الأمريكية. والآراء الواردة في هذه الدراسة تخص المؤلف وحده.

1. لا أدلّ على المدى الذي وصل إليه تركيز الصين على أفريقيا من الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الصيني، لي جاوزنج Li Zhaoxing في كانون الثاني/ يناير 2006 إلى كيب فيردي، وليبيريا، ومالي، والسنغال، ونيجيريا، وليبيا، وزيارة الرئيس الصيني هو جنتاو Hu Jintao في نيسان/ إبريل إلى المغرب، ونيجيريا، وكينيا، وزيارة رئيس الوزراء ون جياباو Wen Jiabao في تموز/ يوليو إلى مصر، وغانا، والكونجو-برازافيل، وأنجولا، وجنوب أفريقيا، وتنزانيا، وأوغندا.

2. للمزيد من الشرح حول العلاقات الصينية ـ الأفريقية، انظر:

Ian Taylor, 'The "all-weather friend"? Sino-African interaction in the twenty-first century', in Ian Taylor and Paul Williams, eds, *Africa in international politics: external involvement on the continent* (London: Routledge, 2004), 83–101; Chris Alden, 'China in Africa', *Survival* 47: 3, 2005, 147–64; Denis Tull, 'China's engagement in Africa: scope, significance and consequences', *Journal of Modern African Studies* 44: 3, 2006, 459–79.

وللاطلاع على مصادر بغير اللغة الإنكليزية، انظر:

Zhang Hongming, 'La politique africaine de la Chine', unpublished paper, Centre d'Étude d'Afrique Noire (CEAN), Bordeaux, 2005; Roland Marchal, 'Comment être semblable tout en étant différent? Les relations entre la Chine et l'Afrique', in Roland Marchal, ed., *Afrique–Asie: Echanges inégaux et globalisation subalterne* (Bangkok and Paris: Institut de Recherche sur l'Asie du Sud-Est Contemporaine et Les Indes Savants, 2005); Roland Marchal, 'Chine–Afrique: une histoire ancienne', *Africultures*, no. 66, March 2006; Denis Tull, *Die Afrikanpolitik der Volksrepublik China* (Berlin: Deutsches Institut für Internationale Politik und Sicherheit, 2005); Kirstin Wenk und Jens Wiegmann, 'Chinas großer Sprung nach Afrika', *Die Welt* (Berlin), 3 Feb. 2006.

3. *People's Daily* (Beijing), 16 May 2006.

4. *China Daily* (Beijing), 13 Jan. 2006.

5. انظر:

Council for Foreign Relations, *More than humanitarianism: a strategic US approach towards Africa* (Washington, DC: CFR, 2005).

انظر أيضاً، التقرير المفصل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

Andrea Goldstein, Nicolas Pinaud and Helmut Reisen, *The rise of China and India: what's in it for Africa*? (Paris: OECD, 2006).

6. انظر:

Princeton Lyman, 'China's rising role in Africa', presentation to the US–China Commission, 21 July 2005; Simon Roughneen, 'Influence anxiety: China's role in Africa', *ISN Security Watch*, 15 May 2006; 'China's empire-builders sweep up African riches', *Sunday Times* (London), 16 July 2006.

7. مقابلة مع دبلوماسي غربي رفيع في أسمرا، إريتريا، 30 حزيران/ يونيو 2006؛ ومراسلات المؤلف مع دبلوماسيين غربيين في العاصمتين لندن وواشنطن.

8. انظر:

Ian Taylor, *China and Africa: engagement and compromise* (London: Routledge, 2006).

وللاطلاع على المزيد من الآراء التاريخية الأقدم، انظر:

Alaba Ogunsanwo, *China's policy in Africa, 1958–1971* (Cambridge: Cambridge University Press, 1974); Alan Hutchinson, *China's African revolution* (Boulder, CO: Westview, 1976); Philip Snow, *The star raft: China's encounter with Africa* (London: Weidenfeld & Nicolson, 1988).

9. انظر:

Ian Taylor, 'China's foreign policy towards Africa in the 1990s', *Journal of Modern African Studies* 36: 3, Sept. 1998, 443–60.

10. انظر:

Ian Taylor, 'Taiwan's foreign policy and Africa: the limitations of dollar diplomacy', *Journal of Contemporary China* 11: 30, Feb. 2002, 125–40.

نظراً إلى تحوّل السنغال صوب الصين أواخر عام 2005 واستئناف تشاد علاقاتها بالصين في 6 آب/ أغسطس 2006، لم يتبق لتايوان علاقات دبلوماسية في أفريقيا إلا بوركينا فاسو، وغامبيا، ومالاوي، وساو تومي وبرينسيبي، وسوازيلاند. ومن المثير للاهتمام أن نعلم أن في جمهورية تشاد «الكثير من الحقول النفطية غير المستثمرة، وأنه من المتوقع دخول الصين للاستثمار في موارد تشاد الطبيعية»، انظر: *Business Day* (Johannesburg), 8 Aug. 2006.

11. انظر:

Michael Bratton and Nicolas van de Walle, *Democratic experiments in Africa: regime transition in comparative perspective* (Cambridge University Press, 1997); Larry Diamond, *Developing democracy: towards consolidation* (Baltimore, MD, Johns Hopkins University Press, 1999).

12. انظر:

Philip Snow, 'China and Africa: consensus and camouflage', in Thomas Robinson and David Shambaugh, eds, *Chinese foreign policy: theory and practice* (Oxford: Oxford University Press, 1995), 285.

13. مقابلة أجراها المؤلف مع فريدريكو لينكس Frederico Links، وهو صحفي في مجلة سياسية ناميبية: *Insight* (Windhoek, Namibia), 14 Aug. 2006.

14. مقابلة أجراها المؤلف مع وانج زيو زيان Wang Xue Xian، سفير الصين في ستيلينبوش، جنوب أفريقيا، 13 شباط/ فبراير 1998.

15. مقابلة أجراها المؤلف مع إبراهيم ييلا Ibrahim Yilla، مدير إدارة آسيا والشرق الأوسط في وزارة الخارجية في فريتاون، سيراليون، 8 حزيران/ يونيو 2006.

16. انظر المقال الأصلي: Paul Mooney, 'China's African safari', *YaleGlobal*, 3 Jan. 2005.

17. مقابلة أجراها المؤلف مع شو جان Shu Zhan، سفير الصين في أسمرا، إريتريا، 29 حزيران/ يونيو 2006.

18. مقابلة أجراها المؤلف مع نائب رئيس قسم الشؤون السياسية في سفارة الصين في ويندهويك، ناميبيا، 13 آب/ أغسطس 2006. وتُمثّل هذه المبادئ الخمسة بـ: الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي.

19. *China's African policy* (Beijing: Ministry of Foreign Affairs, 2006). يدين المؤلف بالفضل لداي يومّين Dai Yummin من سفارة الصين في فريتاون، سيراليون، على النسخة التي زوده بها من هذه الوثيقة.

20. انظر:

'Sino-African relations', Embassy of the People's Republic of China in the Republic of Zimbabwe, 2003.

21. انظر المقال الأصلي: *People's Daily*, (Beijing), 10 Oct. 2000.

22. يدعي إعلان بكين لمنتدى التعاون الصيني ـ الأفريقي، الذي أطلق في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2000 أنه «من الواجب احترام أهداف ميثاقي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومبادئهما، والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وغيرها من المبادئ التي تحكم العلاقات فيما بين الدول المتعارف عليها عالمياً».

23. انظر على سبيل المثال:

Yong Deng, *China rising: power and motivation in Chinese foreign policy* (London: Rowman & Littlefield, 2004); Minxin Pei, *China's trapped transition: the limits of developmental autocracy* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2006); James Kynge, *China shakes the world: the rise of a hungry nation* (London: Weidenfeld & Nicolson, 2006).

24. مقابلة أجراها المؤلف مع مارتن دايفيس Martyn Davies، مدير مركز الدراسات الصينية في ستيلينبوش، جنوب أفريقيا، 1 آب/ أغسطس 2006.

25. مقابلة أجراها المؤلف مع سافي كوروما Saffie Koroma، في مجموعة المسؤولية الوطنية، فريتاون، سيراليون، 7 حزيران/ يونيو 2006.

26. مقابلة أجراها المؤلف مع دبلوماسي غربي في فريتاون، سيراليون، 7 حزيران/ يونيو 2006.

27. انظر:

Philip Andrews-Speed, Stephen Dow and Zhiguo Gao, 'The ongoing reforms to China's government and state sector: the case of the energy industry', *Journal of Contemporary China* 9: 23, 2000, 5–20.

28. انظر:

Peter Nolan and Jin Zhang, *The challenge of globalization for large Chinese firms* (Geneva: UNCTAD, 2002), 21.

29. انظر:

Amy Myers Jaffe and Steven Lewis, 'Beijing's oil diplomacy', *Survival* 44: 1, Spring 2002, 115–34.

30. انظر:

David Zweig and Bi Jianhai, 'China's global hunt for energy', *Foreign Affairs* 84: 5, 2005, 27.

31. انظر:

Chen Fengying of the China Contemporary International Relations Institute in Beijing, quoted in *Washington Post*, 22 Dec. 2004.

32. مقابلة أجراها المؤلف مع لوسي كوركن Lucy Corkin، مديرة البحوث في مركز الدراسات الصينية في ستيلينبوش، جنوب أفريقيا، 31 تموز/ يوليو 2006.

33. من الواضح أن هناك شركات صينية عدة تسير على هذا النهج. يقول دنج جوبنج Deng Guoping، وهو مدير عام شركة الطرق والجسور الصينية في إثيوبيا: إنه «تلقى تعليمات لتقليل هوامش الربح

المتوقعة ما أمكن، حوالي 3٪؛ وهذا يجعل تجنب الخسائر أمراً صعباً في ضوء الزيادات التي تتجاوز تكاليف الإنتاج على مدار العام في أفريقيا. وعلى النقيض من الشركات الصينية، تقدم الشركات الغربية عروضها النموذجية وفق أرباح متوقعة تصل إلى 15٪، أو أكثر... إننا شركة حكومية، وما تريده الحكومة الصينية منا هو أن نرسي الأركان». ويضيف جوبنج: «تصوغ الصين تحالفات معمقة مع الدول التي مزقتها الحرب في أفريقيا». كما ورد في: *Sudan Trribune* (Paris), 30 March 2005.

أما دونج ون Dong Wen، المدير العام لفندق بنتوماني Bintumani، الذي جددته الصين في فريتاون، فتعترف بأن الأحوال التجارية ليست على ما يرام، وبأنها لا تفهم لماذا قامت شركة الإنشاءات التي تعمل بها، وهي المملوكة للحكومة، بالدخول في هذا المشروع الذي يبدو أنه لا يدرّ أرباحاً. (مقابلة أجراها المؤلف معها في فريتاون، سيراليون، 7 حزيران/ يونيو 2006).

34. صرح زو منغجنج Xu Mingzheng، وهو مدير عام شركة جوجي Guoji للاستثمار والتطوير في سيراليون، أن الشركات الصينية تنظر إلى مدى أبعد مما تنظر إليه الشركات الغربية، وأنها ليست محكومة بشروط العائدات ذات الأرباح العالية جداً التي يتطلبها المساهمون الغربيون. وأكد أيضاً أن تكاليف الإدارة بالنسبة إلى الغرب عالية في أفريقيا، بينما هي أقل بكثير بالنسبة إلى الصين نظراً إلى انخفاض الرواتب الصينية. أضف إلى ذلك أن العمال الصينيين على استعداد للذهاب إلى أماكن مثل أفريقيا، وتحمّل مصاعب العمل والعيش في ظروف قاسية. لكن العمال الغربيين ليسوا مستعدين لمثل ذلك. مقابلة أجراها المؤلف في فريتاون، سيراليون، 8 حزيران/ يونيو 2006.

35. انظر:

Sergei Troush, *China's changing oil strategy and its foreign policy implications*, CNAPS working paper (Washington, DC: Brookings Institution, 1999).

36. 'China's global hunt for oil', BBC News Online, 9 March 2005.

37. انظر:

US Energy Information Administration, *China country analysis brief*, www.eia.doe.gov/emeu/cabs/china.html, accessed 11 July 2006.

38. انظر:

Gaye Christoffersen, *China's intention for Russian and Central Asian oil and gas* (Washington, DC: National Bureau of Asian Research, 1999).

39. انظر:

Wenran Jiang, *Fueling the dragon: China's quest for energy security and Canada's opportunities* (Vancouver: Asia pacific Foundation of Canada, April 2005), 4–5.

40. مقابلة أجراها المؤلف مع مدير شركة تجارية صينية في ماساوا، إريتريا، 1 تموز/ يوليو 2006.

41. المرجع السابق.

42. مقابلة أجراها المؤلف مع السفير شو جان، مرجع سابق.

43. .*China Daily* (Beijing), 9 Jan. 1998

44. خطاب للوزير شي جوانجشنج Shi Guangsheng أمام المنتدى الصيني ـ الأفريقي، منشور في: .*People's Daily* (Beijing), 11 Oct. 2000

45. مقابلة أجراها المؤلف مع السفير شو جان، مرجع سابق.

46. انظر:

Xu Weizhong, 'A review of Sino–Algerian relations in retrospect', China.org.cn, 2 Feb. 2004.

47. .'China woos Gabon for oil deal', *This Day* (Lagos), 3 Feb. 2004

48. انظر:

'Nigeria to supply China 30,000 b/d of crude oil…corporation to make $800m', *Vanguard* (Lagos), 12 July 2005.

49. .Reuters (London), 20 June 2006

50. انظر:

'NNPC approves China's $2.3 billion stake in OPL 246', *This Day* (Lagos), 21 April 2006.

51. انظر:

'Kenya signs exploration contract', *East African Standard* (Nairobi), 18 April 2006.

52. .'Nigeria–China relations', *Daily Champion* (Lagos), 5 May 2006

53. .'Oil deals likely as Angola turns east', *Standard* (Beijing), 21 June 2006

54. انظر:

'Chinese premier visits oil-producing Congo', *Associated Press* (Brazzaville), 19 June 2006.

55. .'Oil reserves in the pipeline', *New Era* (Windhoek), 12 April 2006

56. .'China to take over Kaduna refinery', *Daily Trust* (Abuja), 27 April 2006

57. .'Chinese oil company starts drilling', *Reporter* (Addis Ababa), 4 March 2006

58. انظر:

'CNPC, Madagascar petroleum to explore Madagascar oil field', *Dow Jones* (Hong Kong), 24 Feb. 2006.

.59 انظر:

'Sinopec, CNPC to acquire Sudan oil block for $600 million, report says', *Associated Press* (Hong Kong), 15 Nov. 2005.

.60 انظر:

David Shinn, 'Africa and China's global activism', paper presented at the National Defense University Pacific Symposium, 'China's global activism: implications for US security interests', National Defense University, Fort Lesley J. McNair, Washington DC, 20 June 2006.

.61 ورد في: *Chinafrica* (Beijing), 16 Feb. 2006, 4.

.62 ورد في: *Chinafrica* (Beijing), 1 April 2006, 4.

.63 مقابلة أجراها المؤلف مع ديفيد جاباتي David Jabati، محرر أخبار في صحيفة *Awareness Times*، فريتاون، سيراليون، 7 حزيران/ يونيو 2006.

.64 مقابلة أجراها المؤلف مع السفير شو جان، مرجع سابق.

.65 *Star* (Johannesburg), 21 June 2006.

.66 انظر:

Tony Hodges, *Angola: from Afro-Stalinism to petro-diamond capitalism* (Oxford: James Currey, 2001).

.67 Reuters (Kigali), 11 March 2004.

.68 انظر:

Christine Messiant, 'The Eduardo Dos Santos Foundation: or, how Angola's regime is taking over civil society', *African Affairs*, no. 100, 2001, 292.

.69 *China Daily* (Beijing), 7 March 2005.

.70 انظر:

'China, Angola sign 9 cooperation agreements', *afrol News* (Luanda), 7 March 2006.

.71 ورد في:

'Angola: cautious optimism for 2005', United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, New York, 14 Jan. 2005.

.72 انظر:

Embassy of Angola, 'Angola–China: an example of South–South cooperation', 26 March 2004.

.73 Xinhua (Beiging), 24 Jan. 2006.

.74 انظر:

'Angola: oil-backed loan will finance recovery projects', *Integrated Regional Information Networks* (Luanda), 21 Feb. 2005.

.75 Ibid.

.76 انظر:

Jean-Christophe Servant, 'China's Trade safari in Africa', *Le Monde Diplomatique*, May 2005, 6.

.77 مقابلة أجراها المؤلف مع لوسي كوركن، مرجع سابق.

.78 انظر:

African Development Bank/OECD, *African economic outlook 2005–06: Angola* (Paris: OECD, 2006).

.79 انظر:

'Sudan gets Chinese jets', 13 July 2000, www.worldnetdaily.com, accessed 16 April 2006.

.80 انظر:

Amnesty International, *People's Republic of China: sustaining conflict and human rights abuses: the flow of arms accelerates* (New York: Amnesty International, 2006).

.81 'Chinese investment spurs civil war in Sudan', CNSNews.com, 3 Sept. 1999.

.82 حري بنا أن نشير إلى أن ذلك هو ما فعلته الشركات الهندية أيضاً.

.83 'Chinese investment spurs civil war in Sudan', op. cit.

.84 ورد في: *New York Times*, 22 Aug. 2005.

.85 للاطلاع على أمثلة حول ذلك، انظر:

'China covets African oil and trade', *Jane's Intelligence Review* (London), 12 Oct. 2004; 'Yet another Great Game', *Newsweek* (New York), 20 Dec. 2004; Peter Brookes and Ji Hye Shin, 'China's influence in Africa: implications for the United States', *Heritage Foundation Backgrounder*, no. 1916, 22 Feb. 2006; 'Africa's China card', *Foreign Policy*, 11 April 2006.

.86 مقابلة أجراها المؤلف مع موسس باكوت Moses Pakote، نائب مدير خدمات المستثمرين، في مركز ناميبيا للاستثمارات، وزارة التجارة والصناعة، ويندهويك، ناميبيا، 11 آب/ أغسطس 2006.

87. مقابلة أجراها المؤلف مع كريستوفر بارسونز Christopher Parsons، في وزارة التجارة والصناعة في فريتاون، سيراليون، 8 حزيران/ يونيو 2006.

88. انظر:

Deutsche Bank Research, 'China's commodity hunger: implications for Africa and Latin America', 13 June 2006, 12.

89. .Ibid

90. مقابلة أجراها المؤلف مع هينينج ميلبر Henning Melber، وهو متخصص في الاقتصاد السياسي النامبي، ويندهويك، ناميبيا، 14 آب/ أغسطس 2006.

91. تفضل الصين اللعب دوماً بهذه الورقة كلما تعرضت للانتقاد حول سياستها المتبعة "عدم السؤال". فعلى سبيل المثال، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية كِن جانج Qin Gang، في معرض إنكاره تهمة أن الصين تتجاهل الاعتبارات الخاصة بحقوق الإنسان، وهو يردّ بغضب على صحفيين غربيين، مؤكداً: «نحن - في الصين - لن نكرر تاريخ أولئك الاستعماريين الغربيين الذين مارسوا آنذاك النهب وانتهاك حقوق الإنسان بشكل دموي. فالصين بلد واعٍ لمسؤولياته». كما ورد في: .Agence France-Presse (Beijing), 26 April 2006

92. .'Dutch halt Kenya aid over graft', BBC News Online, 29 April 2006

93. .'China's Hu boosts Kenyan business', BBC News Online, 28 April 2006

94. مقابلة أجراها المؤلف مع هينينج ميلبر، مرجع سابق.

95. .*Nation* (Nairobi), 12 June 2006

96. تضعها إحدى المراجعات السريعة للعلاقات الصينية - الأفريقية في المقولة الآتية: «الحكم الرشيد شرط لازم للاستثمارات العالية الأهمية في أفريقيا؛ أي الاستثمارات التي يعدّها الأفريقيون أساسية؛ كالانتفاع من الموارد الطبيعية وتنويع المصالح الاقتصادية. والمهم هو ألا تؤدي النشاطات الاقتصادية الصينية أو الأمريكية إلى التقويض الضمني أو اللاواعي لأركان الحكم الرشيد، وألا تُخضع أفريقيا لقواعد تختلف عما تطبقه الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها في مناطق أخرى كالشرق الأوسط خاصة». انظر:

'Africa–China–US Dialogue', report of the first meeting of the Trilateral Dialogue, Tswalu Kalahari Reserve, South Africa, 4–6 Aug. 2006, Brenthurst Discussion Papers 6/2006, 3.

97. مقابلة أجراها المؤلف مع روبن شيربورن Robin Sherborne، وهو محرر مجلة *Insight* النامبية، ويندهويك، ناميبيا، 14 آب/ أغسطس 2006.

98. انظر:

Ian Taylor, NEPAD: *towards Africa's development or another false start?* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2005).

99. Africa Research Bulletin, 16 Feb.–15 March 2006, 16855.

100. انظر مثلاً:

Liu Guijin, 'China–Africa relations: equality, cooperation and mutual development', speech to the Institute of Security Studies, Pretoria, South Africa, 9 Nov. 2004.

101. *Star* (Johannesburg), 4 July 2006.

102. للاطلاع على أحد أشكال هذا القلق، انظر:

'Beijing woos Africa's contemptibles', *Business Day* (Johannesburg), 18 July 2006.

103. 'Car blast near Nigeria oil port', BBC News Online, 30 April 2006.

104. مقابلة أجراها المؤلف مع روبن شيربورن، مرجع سابق. قام عمال المناجم العاملون في شركة إنتاج النحاس الزامبية، تشامبيشي للتعدين Chambishi Mining، بإتلاف الممتلكات في إحدى المظاهرات الاحتجاجية. وقد أفاد العمال ورجال الشرطة الزامبيون أن المديرين الصينيين عمدوا إلى إطلاق النار في هذه المظاهرة؛ فأدى ذلك إلى جرح خمسة عمال.

105. مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي غربي في أسمرا، إريتريا، 6 تموز/ يوليو 2006. وقد تحفظنا على اسم المصدر نظراً إلى أعمال الطرد التي تمارس بانتظام ضد الصحفيين.

106. مقابلة أجراها المؤلف مع السفير شو جان، مرجع سابق.

107. مقابلة أجراها المؤلف مع دبلوماسي غربي رفيع في أسمرا، إريتريا، 30 حزيران/ يونيو 2006.

108. مقابلة أجراها المؤلف مع دبلوماسي غربي في أسمرا، إريتريا، 29 حزيران/ يونيو 2006. تشمل علاقة الصين الاقتصادية مع أسمرا حالياً أعمال الإنشاءات وحفر آبار المياه.

109. مقابلة أجراها المؤلف مع صحفي غربي في أسمرا، إريتريا، 6 تموز/ يوليو 2006. وانظر أيضاً:

Kidane Mengisteab and Okbazghi Yohannes, *Anatomy of an African tragedy: political, economic and foreign policy crisis in post-independence Eritrea* (Lawrenceville, VA: Red Sea Press, 2005).

110. مقابلة أجراها المؤلف مع ستان روجرز Stan Rogers من نيفصن رسورسز Nevsun Resources، أسمرا، إريتريا، 5 تموز/ يوليو 2006. وبعد دخول المشروع طور الإنتاج عام 2008، من المتوقع أن تصل قيمة ما ينتجه منجم بيشا Bisha على مدى السنوات العشر التالية مليار دولار من معادن: النحاس، والزنك، والذهب.

111. مقابلة أجراها المؤلف مع دبلوماسيين غربيين في أسمرا، إريتريا، 29 و30 حزيران/ يونيو 2006.

112. على الرغم من أن الاقتصاد المتطور جداً في جنوب أفريقيا هو أحد العوامل الرئيسية وراء ذلك التعقيد، فما من شك في أن القوة النسبية لجمهورية جنوب أفريقيا تجعل بريتوريا في الحقيقة شريكاً أكثر مرونة في المفاوضات والتعامل التجاري من أي نظام آخر في القارة الأفريقية.

113. يُردَّد أن شركة تطوير النفط والغاز المحدودة، وهي أضخم شركات استكشاف النفط وإنتاجه في باكستان، أبدت رغبتها في تأسيس مكتب لها في إريتريا قريباً؛ للتعاون وإياها في مجال استكشاف الهيدروكربونات والمساعدة في تطوير قطاع النفط والغاز في أسمرا. مقابلة أجراها المؤلف مع دبلوماسي غربي في أسمرا، إريتريا، 29 حزيران/ يونيو 2006.

114. انظر:

Robert Jackson, *Quasi-states: sovereignty, international relations, and the Third World* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

115. انظر:

Ian Taylor, 'Blind spots in analyzing Africa's place in world politics', *Global Governance* 10: 4, Oct.–Dec. 2004, 411–17.

116. انظر:

Robert Jackson, 'Quasi-states: dual regimes, and neoclassical theory: international jurisprudence and the Third World', *International Organization* 41, 1987, 528.

117. هذا هو السبب في اكتساب الجدل الدائر حول التكاليف والفوائد المتعلقة بأي اكتشافات نفطية أهمية سياسية، عند قيام الدول الأفريقية بالتنقيب الآن عن النفط، أو عن الأماكن التي يشتبه بوجود النفط فيها؛ مثل سيراليون. مقابلة أجراها المؤلف مع سانسوي دين:

Sansui Deen, National Chairman, Sierra Leone Indigenous Business Association, Freetown, Sierra Leone, 7 June 2006.

يحتدم هذا الجدل الآن أيضاً في أوغندا التي اكتشف النفط مؤخراً على أراضيها، انظر:

'With leaders like ours, we need oil wealth like a hole in the head', *East African* (Nairobi), 20 July 2006; 'Oil and democracy', *Monitor* (Kampala), 12 July 2006; 'Oil discovery is a blessing', *Monitor* (Kampala), 12 July 2006.

118. انظر:

Thomas L. Friedman, 'The first law of petropolitics', *Foreign Policy*, May/June 2006, 31–2.

119. انظر:

David Leonard and Scott Straus, *Africa's stalled development: international causes and cures* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2003), 13.

120. انظر:

Douglas Yates, *The rentier state in Africa: oil, rent dependency and neocolonialism in the Republic of Gabon* (Trenton, NJ: Africa World Press, 1996).

121. انظر:

Catholic Relief Services, *Bottom of the barrel: Africa's oil boom and the poor*, www.catholicrelief.org/get_involved/advocacy/policy_and_strategic_issues/oil_report_full.pdf, accessed 12 July 2006.

122. Leonard and Straus, op. cit., 16. وللاطلاع على دراسة حالة بالتفصيل، انظر:

Geoffrey Wood, 'Business and politics in a criminal state: the case of Equatorial Guinea', *African Affairs* 103: 413, 2004, 547–67.

123. انظر:

Richard Joseph, 'Affluence and underdevelopment: the Nigerian experience', *Journal of Modern African Studies* 16: 2, 1984, 221–40.

124. انظر على سبيل المثال:

Clive Wright, 'Ethics in the petrochemical industry', *Business Ethics: a European Review* 6: 1, 1997, 52–7; G. Chandler, 'Oil companies and human rights', *Business Ethics: a European Review* 7: 2, April 1998, 69–72; Esther Cesarz, J. Stephen Morrison and Jennifer Cooke, *Alienation and militancy in Nigeria's Niger Delta* (Washington DC: Center for Strategic and International Studies, 2003); Afeikhena Jerome, Senyo Adjibolosoo and Dipo Busari, 'Addressing oil related corruption in Africa: is the push for transparency enough?', *Review of Human Factor Studies* 11: 1, 2005, 7–32.

125. انظر:

Guang Lei, 'Realpolitik nationalism: international sources of Chinese nationalism', *Modern China* 31: 4, 2005, 487–514.

126. Zweig and Bi, op. cit., 30.

127. مقابلة أجراها المؤلف مع السفير شو جان، مرجع سابق.

128. انظر:

He Wenping of the Chinese Academy of Social Sciences in Beijing, quoted in Servant, op. cit., 7.

129. ورد في:

'China's presence a boon to Africa—UN adviser', Reuters', (Beijing), 15 Aug. 2006.

130. انظر:

Brett Schaefer, 'America's growing reliance on African energy resources', *Heritage Foundation Backgrounder*, no. 1944, 20 June 2006, 8–9.

131. عبّر أحد التقارير عن هذه الفكرة بالقول: إن دبلوماسية الصين النفطية «قد تفصم عرى الاستراتيجية التي تم حبكها بعناية؛ لتنظيم التعامل بين الغرب وكبرى القوى الأفريقية الفاعلة؛ من أجل تحقيق تحرر اقتصادي يرافقه "حكم رشيد" يؤدي إلى الاستقرار». انظر:

Africa Research Bulletin, 16 Dec. 2005–15 Jan. 2006, 16785.



قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل للنشر في هذه السلسلة البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتاب عالميون.

2. يُشترط أن يكون البحث المترجم أو الدراسة في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.

3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشر ترجمتها في جهات أخرى.

4. تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.

5. يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً: إجراءات النشر

1. تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسخة واحدة.

2. ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.

3. يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.

4. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث أو الترجمة للتأكد من مستواهما، من خلال مراجعين من ذوي الاختصاص.

5. يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة المراجعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث.

6. تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

#	العنوان	المؤلف
1.	نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية	أفنــر كــوهين
2.	السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها	ستيفن لمباكيس
3.	النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991- 1994)	جوليان ثوني
4.	حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء	ستيفن داجت جاري جي. باجليانو
5.	رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي	فرانسيس فوكوياما
6.	القدرات العسكرية الإيرانية	أنتوني كوردزمان
7.	برامج الخصخصة في العالم العربي	هارفي فيجنباوم وجفري هينج وبول ستيفنز
8.	الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل	هيو روبرتس
9.	المشاكل القومية والعرقية في باكستان	أبها دكسيت
10.	المناخ الأمني في شرق آسيا	سنجانا جوشي
11.	الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية	وي وي زانج
12.	السياسة الدولية في شمال شرق آسيا... المثلث الاستراتيجي: الصين – اليابان – الولايات المتحدة الأمريكية	توماس ويلبورن
13.	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية	إعداد: إيرل تيلفورد
14.	العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟	جراهام فولر
15.	السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة	دانيال وارنر
16.	التنمية الصناعية المستديمة	ديفيد والاس
17.	التحولات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها	فيرنر فاينفلد ويوزيف يانج وسفن بيرنيد
18.	جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز	فيكن تشيتريان
19.	العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا «نظرة تقويمية»	إدوارد فوستر وبيتر شميت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

الرقم	العنوان	المؤلف
.20	اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين	تحرير: جوليا ديفلين
.21	القيم الإسلامية والقيم الغربية	علي الأمين المزروعي
.22	الشراكة الأوربية - المتوسطية: إطار برشلونة	آر. كيه. رامازاني
.23	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2)	إعداد: إيرل تيلفورد
.24	النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية	كيه. إس. بلاكريشنان جوليوس سيزار بارينياس جاسجيت سنج فيلوثفار كاناجا راجان
.25	سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة	فيليب جوردون
.26	سياسة الردع والصراعات الإقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة	كولن جراي
.27	الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية	مالك مفتي
.28	العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط	يزيد صايغ
.29	العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية	م. هاكان يافوز
.30	الثورة في الشؤون الاستراتيجية	لورنس فريدمان
.31	الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع	هارلان أولمان وجيمس بي. ويد
.32	التيارات السياسية في إيران 1981 - 1997	تأليف: سعيد برزين ترجمة: علاء الرضائي
.33	اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة	ألوين روير
.34	السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة	تيرنس كاسي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

.35	دولة الإمارات العربية المتحدة الوطنية والهوية العربية - الإسلامية	سالي فندلو
.36	استقرار عالم القطب الواحد	ولـيم وولفورث
.37	النظام العسكري والسياسي في باكستان	تأليف: إيزابيل كوردونير ترجمة: عبدالله جمعة الحاج
.38	إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية	شيرين هنتر
.39	برنامج التسلح النووي الباكستاني نقاط التحول والخيارات النووية	سمينة أحمد
.40	تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا	ترجمة: الطاهر بوساحية
.41	الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي	عمرو ثابت
.42	الصراع الوطني الممتد والتغير في الخصوبة: الفلسطينيون والإسرائيليون في القرن العشرين	فيليب فرج
.43	مفاوضات السلام وديناميـة الصراع العربي - الإسرائيلي	عمرو جمال الدين ثابت
.44	نفط الخليج العربي: الإنتاج والأسعار حتى عام 2020	ديرموت جيتلي
.45	انهيار العملية السلمية الفلسطينية - الإسرائيلية: أين الخلل؟	جيروم سليتر
.46	ثورة المعلومات والأمن القومي	تحرير: توماس كوبلاند
.47	القانون الدولي والحرب ضد الإرهاب	كريستوفر جرينوود
.48	إيران والعراق	تشاس فريمان (الابن) وآخرون
.49	إصلاح أنظمة حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية: الانعكاسات والسياسات	طارق علمي ومايا كنعان
.50	الأسطورة الخضراء: النمو الاقتصادي وجودة البيئة	ماريان رادتسكي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

العنوان	المؤلف
51. التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم	أوفرا بنجيو وجنسر أوزكان
52. مستقبل الأيدز: الحصيلة المروعة في روسيا والصين والهند	نيكولاس إيبراشتات
53. الدور المتغير للمعلومات في الحرب	تحرير: زلمي خليل زاد وجون وايت
54. مسؤولية الحماية وأزمة العمل الإنساني	جاريث إيفانز ومحمد سحنون وديفيد ريف
55. الليبرالية وتقويض سيادة الإسلام	عمرو ثابت
56. الوفاق الهندي - الإسرائيلي	أفرايم إنبار
57. الفضائيات العربية والسياسة في الشرق الأوسط	محمد زياني
58. دور تصدير المياه في السياسة الإيرانية الخارجية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية	كامران تارمي
59. أهمية النجاح: الحساسية إزاء الإصابات والحرب في العراق	كريستوفر جيلبي وآخران
60. الفوز مع الحلفاء: القيمة الاستراتيجية للنموذج الأفغاني	ريتشارد أندريس وآخران
61. الخروج من العراق: استراتيجيات متنافسة	توماس ماتير
62. آراء من داخل الشبكة: تأثير المواقع الإلكترونية في الاهتمامات السياسية للشبان	آرثر لوبيا و تاشا فيلبوت
63. دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا	أيان تايلر

قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات عالمية»

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص. ب : .... المـدينــة : ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هـاتـف : .... فـاكـس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العـدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية شاملة المصاريف.

على أن تسدد القيمة بالدرهم الإماراتي أو بالدولار الأمريكي باسم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حساب رقم 1950050565 ـ بنك أبوظبي الوطني ـ فرع الخالدية

ص. ب: 46175 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرافقة لقسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445(9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص.ب: 4567 - أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4044541 -2- 971 - فاكس: 4044542 -2- 971
E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

ISSN 1682 - 1211
ISBN 9948-00-894-4

